محضر الجلسة رقم 264

التاريخ: الثلاثاء 25 جمادى الأولى 1441هـ (21 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:

1- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

2- السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

مرحبا،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين إثنين.

- يتعلق أولهما بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
- والموضوع الثاني مرتبط بالسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 46.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

2- مشروع قانون رقم 55.19 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

أما بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها رئاسة المجلس إلى غاية يومه الثلاثاء 21 يناير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 42 سؤال؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 62 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن على بركة الله نشرع الآن بعد الترحيب بالسيد الوزير المحترم، في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الأول المتعلق ب"الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، وقد توصلنا في ارتباط بهذا المحور بعشرة أسئلة، نبدأها بأول سؤال عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، بغينا نسولوكم أين وصلتم في استراتيجيات محاربة الفساد؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد رئيس الحكومة،

السيدين الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة، في الفريق الاستقلالي نسائلكم عن حصيلة عمل الحكومة في مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟

السيد الرئيس:

شكرا.

والكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم حول حصيلة بلادنا في مكافحة الفساد؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

وفي نفس الموضوع سؤال للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن إستراتيجية الحكومة عن محاربة الفساد، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، نسائلكم:

أين وصلت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟

وما هي أهم المعيقات التي تواجه الحكومة لتنزيل هذه الإستراتجية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ربما من زاوية أخرى.

السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمين،

محاربة الفساد في جميع تجلياته أصبح في صميم الأولويات، ولهذا أشكر السيد الرئيس ومكتب مجلس المستشارين، على اختيار هذا الموضوع الذي يتجاوب مع العديد من الخطب الملكية السامية التي تدعو إلى:

-إرساء الحكامة الجيدة؛

-تنزيل آليات المراقبة والمحاسبة؛

-إنفاذ القانون ومحاربة الفساد في جميع القطاعات.

كل الخطب الملكية تعبر عن إرادة قوية يجب علينا تنزيلها وتفعيلها عمليا، وبل الأكثر من ذلك ثقافيا.

وهذا مطلب أساسي لجميع مكونات المجتمع المغربي، ومنها الإتحاد العام لمقاولات المغرب، لأنه لا يمكن تحقيق النمو في ظل تفشي الفساد.

نعم، السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد حققت حكومتكم تقدما ملموسا، أذكر منها ما يخص مناخ الأعمال كما شهد به مؤشر (Doing Business)، وتجديد الإطار المؤسساتي وغيرها من الآليات الأخرى، الرقم الأخضر الذي أصبح معروفا عند جميع المواطنين.

ولكن على الرغم من كل التدابير، مازال بلدنا يحتل مراتب أخيرة في التصنيف العالمي، وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي لسنة 2019، حيث نبهت بأن الفساد يكلف المغرب أكثر من 50 مليار درهم سنويا، وهذا ما يساوي 2% من النمو الاقتصادي، مبلغ يمكن توظيفه لرفع بعض الميزانيات: كالصحة والتعليم، أو توظيفه من أجل تجربة جديدة، وهي وضع الحجر الأساسي لتخصيص دخل شهري للأسر الأكثر فقرا، حتى تكون لهم القدرة الشرائية، وبالتالي المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد والنهوض بالمقاولات الصغرى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الترتيب المتدني للمغرب يطرح التساؤل عن فعالية ونجاعة السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة، محاربة الفساد تستدعي رفع تحديات عديدة، أذكر منها:

- معالجة ثغرات الإطار القانوني؛
- والعمل على برمجة القانون المتعلق بالهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة؛
- تقوية الموارد والقدرات وتفعيل مؤسسات الحكامة؛
- إدماج المجتمع المدني في الجهود الرسمية؛
- تنسيق محكم بين كافة المؤسسات وهيآت المراقبة.

وكما يعرف الجميع، بأن هذه المجهودات كلها تظل مشلولة إن لم يتم تفعيل وتعميم مبدأ المناصفة والمساواة في جميع الميادين، حتى يستفيد المجتمع من الكفاءات والخبرات النسائية.

وفي الأخير، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

أين وصلت الحكومة في مجال تخليق الحياة الاقتصادية في إطار محاربة

الفساد الاقتصادي المتمثل في روافد اقتصاد الظل؟

ما هي وتيرة الإصلاحات التي ستقومون بها من أجل تنزيل الخطب الملكية ومضامين الدستور، وكذلك الوفاء بتعهداتكم الحزبية الواردة في برنامجكم الانتخابي والحكومي؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا أحد يجادل في كون قضية محاربة الفساد يجب أن تكون أولوية الأولويات، ويتعين أن تسن لأجلها القوانين وتبلور الإستراتيجيات وتسطر الأهداف وتوضع المخططات وتعبأ لها ميزانيات وتستنفر لأجلها كل الطاقات والكفاءات، لأن الفساد داء عضال، يوهن الدولة ويفت في عضدها، وأي تهاون في تطويقه ومحاصرته تكون له كلفة باهضة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتكون فيه الفئات الشعبية هي الأكثر تضررا.

ومكمن خطورة الفساد هو كونه منظومة متكاملة وثقافة متجذرة، ولا يمكن مواجهة هذه المنظومة المدمرة إلا بمنظومة أخرى بانية، الشيء الذي لا نتوفر عليه الآن مع الأسف ولا في الأفق المنظور، يدل على ذلك فشل سياستنا ومنهجيتنا في محاصرة الظاهرة وإصرارنا على إعادة إنتاج نفس السياسة، واعتماد نفس المنهجية.

وبالتالي، مراكمة الإخفاقات حتى وصل بنا الأمر إلى مشهد كاريكاتوري، الجميع فيه حكومة ومؤسسات ومجتمع مدني يقر ويتبرأ من الفساد، ويدعو إلى محاربته ومتابعة المتورطين فيه، بما يؤكد أن هناك إجماع في هذا الشأن.

يبقى السؤال المحير، السيد رئيس الحكومة، شكون هما هاذ ولاد الحرام من فعايلهم اللي دايرين هاذ الحالة هاذي؟

السيد رئيس الحكومة،

نجاعة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد تقاس بأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية، لأن هناك علاقة جدلية بين التنمية والفساد، بحيث لا يمكن تصور تنمية تستجيب لانتظارات الفئات الشعبية مع تفشي ثقافة الريع وتبديد المال العام والإفلات من العقاب والتطبيع مع الفساد، كما أن هناك ارتباط عضوي بين الفساد وغياب الديمقراطية وضعف المؤسسات.

لقد ضيعنا العديد من الفرص وبددنا ميزانيات ضخمة، بل حتى الطاقات والكفاءات التي جُرِّبت وعُركت في ملفات استراتيجية قد أصبحت مستهلكة لدى الرأي العام الوطني، والنتائج يحليها ترتيبنا، حيث لازال المغرب يقبع في أسفل المراتب في التنمية البشرية وأيضا في تصنيف محاربة الفساد ومؤشر ارتفاع مخاطر الرشوة، حيث انتقل المغرب من المركز 121 إلى المركز 131 في السنة الجارية حسب منظمة أمريكية معروفة تضم 500 من رجال الأعمال عبر العالم.

نحن هنا، كفريق الاتحاد المغربي للشغل، ليس من طبعنا العدمية ولا التشاؤم ولا في نيتنا ولا هدفنا تبخيس عمل الدولة، أكيد هناك مجهود كبير يتم القيام به، لكنه مجهود لم يفلح في محاصرة هذه الآفة الخطيرة رغم محاولات عقود من الزمن.

السيد رئيس الحكومة،

الموقف اليوم يتطلب الصدق، للأسف لأن الحقائق التاريخية عنيدة لا يمكن القفز عنها وتغييبها في معادلة تصحيح الأوضاع، آفة الفساد إشكالية بنيوية وقديمة يعود منشأها إلى الظلم التاريخي الذي تعرضت له الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة المكافحة عندما حرمت، وهي راغمة، من ثمار الاستقلال الذي ضحت من أجله بدمائها وأرواحها، حينها رسمت وحددت طرق ومسالك الثروة، وتشكلت على إثرها طبقة طفيلية ريعية تمت رعايتها بسياسات ومخططات تؤمن حقنها بكل عناصر التسمين من رخص وإعفاءات ضريبية وغيرها من الامتيازات.

لأجل ذلك، هناك مقدمات أساسية لابد منها لإنجاح أوراش الإصلاح، وفي مقدمتها إرادة سياسية فعلية تترجم على أرض الواقع بتفعيل المؤسسات الدستورية ذات الصلة حتى تلعب دورها في الحكامة وتخليق الحياة العامة؛

ثانيا، إقرار ديمقراطية حقيقية؛

ثالثا، جبر الضرر الذي لحق الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة من السياسات العمومية اللاشعبية، والتي تأسست أصلا على التوزيع غير العادل للثروات؛

رابعا، الشجاعة والجرأة في التعاطي مع محاربة هذه الظاهرة، وذلك بالقطع مع ثقافة الريع والتطبيع مع الفساد والإفلات من العقاب، بما يؤكد ألا أحد فوق المحاسبة والمساءلة لإرجاع الثقة في خطاب وعمل المؤسسات؛

خامسا، إعطاء العناية للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تخليق الحياة العامة ومنها المدرسة ودار الشباب والإعلام، دون إغفال الدور المركزي الذي يمكن أن يقوم به المسجد لما للوازع الديني من أثر بليغ في سلوك ونفس المسلم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لكلمة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

موضوع الفساد معقد ومتشعب وشائك وشاسع جدا، من الصعب الإحاطة بكل حيثياته وملابساته، من الصعب أيضا الحفر عن أسبابه وجذوره، ومن العسير أيضا محاربته واجتثاثه.

وحتى نكون موضوعيين وواقعين، لا يمكن الحديث عن القضاء عن الظاهرة ومحاربتها، بل يجب الحديث فقط عن الحد من آثارها والوقاية من دمارها ومعالجة آثارها، سواء على الدولة أو على المجتمع.

ومن باب الخيال، السيد رئيس الحكومة، الحديث أيضا عن نجاح سياسات عمومية للقضاء على الفساد، ومن باب التجني والتعسف الحديث عن فشل السياسات العمومية في مكافحة الفساد، لأن المعركة طويلة وطويلة جدا ولها جذور تاريخية في المجتمعات البشرية مستشرية عالميا.

بل هناك أيضا مستويات وفعاليات مواجهة بعض السياسات العمومية للحد من الآثار ووضع الآليات ليس فقط للردع بل أيضا للوقاية الاستباقية.

ونحن في المغرب معركتنا قديمة ضد الفساد متجددة بتجدد الحكومات وتعاقبها، وقد مرت لحد الآن عشرون سنة على الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات في المرفق العمومي المنعقدة بتاريخ 29 أكتوبر 1999.

كما مرت 9 سنوات على دستور 2011 الذي تضمنت مقتضياته ومبادئه الكثير عن مكافحة وتخليق الحياة العامة وتفعيل دور مؤسسات الحكامة والآليات المؤسساتية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، كما أطلقت الحكومة سنة 2015 الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي تهدف إلى جعل الفساد في منحى تنازلي إلى حدود النصف خلال العشرية 2015 – 2025.

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، كعادتنا ووفائنا لمقاربتنا، نعتقد بأن سنة 2020 التي تشكل نصف الأفق الزمني لهذه الإستراتيجية تعطينا شرعية التساؤل عن الحصيلة وعن النتائج الكمية والكيفية لهذا المسار الطويل من المجهودات ووضع المؤسسات وإصدار القوانين والتشريعات منذ إحداث المحاكم المالية ووضع قوانين للتصريح بالممتلكات إلى إحداث هيئة وطنية للوقاية من الرشوة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن لا نريد من هذه التساؤلات حصيلة جزئية أو تجزيئية ولا حتى انتقائية، نحن نريد من الحكومة تقييم سياستها في مجال مكافحة الفساد، تقييما موضوعيا وشموليا يهدف إلى محاصرة الظاهرة، فمحاصرة الفساد لا تتم بمحاكمات ومتابعات جزئية أو تلقائية، وفي بعض الأحيان قانونية وفي بعض الأحيان طويلة ودون فعالية، ولا تتم أيضا بالزجر والردع بدون مواكبة بمجهودات قانونية وتشريعية تبسط المساطر وكذلك تضمن شفافية المعايير وتكريس مبدأ النزاهة والتنافسية وتكريس العدالة وتكافؤ الفرص في استغلال مقدرات الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبغض النظر عن نتائج التقارير، كانت دولية أو وطنية، فإننا نسجل بأن تعامل الحكومة مع ملفات الفساد يبقى بطيئا وانتقائيا وتغيب عنه الفعالية والنجاعة والشمولية.

في نظركم، السيد رئيس الحكومة، هل يمكن مواجهة الفساد دون وضع الحد للريع ونظام الرخص الاستثنائية منها وغير الاستثنائية؟

هل يمكن مواجهة الفساد بمساطر إدارية معقدة وغير شفافة، تترك مجالا واسعا للإدارة لتقدير الأمور؟

كيف كذلك يمكن محاربة الفساد بخطابات كبيرة وبشعارات ضخمة، يتبناها الجميع ويصفق لها الجميع لدرجة أننا بدأنا نشك بأن المفسدين كائنات فضائية، كلنا ضد الفساد ولا نعرف من يمارس هذا الفساد؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدان الوزيران،

السيد رئيس الحكومة، ما هي حصيلة حكومتكم فيما يتعلق بمحاربة الفساد؟

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر الكلمة في هذا المحور للمستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو، أو السي عدي شجري، أحدهم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الأسبوعين نحتفل بيوم 6 يناير من كل سنة، الذي هو اليوم الوطني لمحاربة الفساد، فهذا اليوم الوطني لم نستشعر به ولو لحظة واحدة في أنشطة الحكومة والمؤسسات العمومية، هذا يسائلنا ما معنى هذا اليوم الوطني للتحسيس، خصوصا على مستوى مؤسسات التربوية والتعليم، وزير التربية الوطنية موجود معنا؟

وكذا يسائلنا عن مصير الخطة الوطنية لمحاربة الفساد 2015-2025، نصف الولاية الحصيلة حسب المؤشرات التي نتوفر عليها، يظهر أنها لم تنطلق بعد بالشكل الملائم؟

كذلك، المسألة الثانية، إن الفساد في أن هذه الخطة كان يترأسها ومازال السيد رئيس الحكومة في اللجنة الوطنية واللجنة الدائمة المكلفة بتنفيذ وزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة.

إلا أنه في التعديل الحكومي الحالي الجديد أو الأخير، أسندت هذه الوزارة بجميع وظائفها إلى وزارة الاقتصاد والمالية، هل تظنون أن وزارة الاقتصاد والمالية ستعفيكم من المجهود الذي يتطلبه إنجاز هذا المشروع ديال المخطط؟

يقودنا هذا إلى السؤال متى ستستقر محاربة الرشوة إذا كان هناك فعلا إرادة في ذلك، لأن تنتقل من يد إلى آخر أو لتأخذ مكانتها على الأقل؟ وهل هي في المشوار الثاني من هذا المخطط؟

المسألة الثانية، الانعكاسات السلبية التي للفساد على التنمية بصفة عامة وعلى الاستثمار وعلى حياة المواطن الخاصة والعامة، كذلك تتفاقم يوما عن يوم، سمعنا كلاما من هذه المنصة أتذكر عن إشكالية الإدارة، عن إشكالية العدل، عن إشكالية المرافق العمومية، تزداد تعقيدا إلى الآن.

المسألة الثالثة، المجلس الأعلى للحسابات منذ 1979 وهو يصدر تقارير، آخر تقرير في يوليوز الماضي عن سنة 2017-2018 كشف عن أشياء مهولة، فما مصير هذه التقارير؟

كيف تتعاملون معها، والمغرب عرف تحولا كبيرا وبالخصوص الصلة التي تربطه بالجهاز القضائي كادت أن تكون منعدمة إلى الآن؟

فهذا التراكم من تقارير مجلس الحسابات شيء إيجابي، ولكن يسائلنا إلى متى سيظل المسؤولين عن الإخلالات المعلن عليها في جميع المستويات بعيدين ويتمتعون باللامتابعة واللاعقاب، هذا سيكون من باب العبث أن تتوفر البلاد على آليات ضخمة كالمجلس الأعلى للحسابات وآليات الحكامة، ومع ذلك نعيش أزمة الفساد بشكل خطير وخطير جدا.

المسألة الرابعة، أريد أن أؤكد بأن مستويات الفساد تزداد في ظل تراجع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وتقلص الفضاء الديمقراطي ومحاولة إضعاف مؤسسات المحاسبة وتعكس تقييم مؤشراته، تردي الأوضاع على مستوى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية كما يكشف عن تفاقم التضييق على المجتمع المدني والإعلام المستقل وعلى الفضاءات، فضاء الحريات بصفة عامة.

وهو ما يطرح سؤالا محوريا بشأن مدى فعالية ونجاعة السياسات العمومية في هذا المجال في ظل محدودية النظام الوطني للنزاهة ومردوديته وضعفه؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على أسئلة المحور الأول.

وأنتهز هذه الفرصة للترحيب بهذا العدد الغفير من التلميذات والتلاميذ وبالأطر التربوية المرافقة لهم عساهم يجدون في هذه الجلسة ما يفيدهم.

تفضلو السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا سعيد بالإجابة على هذا السؤال المهم جدا المرتبط بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وتطبيق هذه الإستراتيجية.

وأريد أن أقول منذ البداية أن هناك توجيهات ملكية صريحة واضحة ما فتئ جلالة الملك يوجهها لخطورة هذه الظاهرة ولضرورة التعبئة الشاملة لمواجهتها.

وأذكر بالمناسبة خطاب جلالة الملك إلى الأمة يوم 23 يوليوز 2016 بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش المجيد والذي تحدث فيه طويلا عن الفساد وتداعياته وعن مكافحته، ومما جاء في هذا الخطاب، *"فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع"*، الدولة بمؤسساتها من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وتجريم كل مظاهرها والضرب بقوة على أيدي المفسدين، والمجتمع بكل مكوناته من خلال رفضها وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف والقيم المغربية الأصيلة القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.

ثم بعد ذلك، كان هناك خطاب جلالة الملك إلى القمة 31 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بنواكشط في يوليوز 2018، وهو أيضا

تحدث عن هذه الظاهرة طويلا.

ويقول الخطاب، *"وسعيا إلى توحيد هذه الجهود وتنسيقها، اعتمدت المملكة المغربية سنة 2015 إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وأحدثت لجنة وطنية أسندت إليها مهمة السهر على تنزيل أهداف هذه الإستراتيجية، وتهدف هذه الإستراتيجية التي يمتد تنفيذها على مدى 10 سنوات إلى تغيير الوضع بشكل ملموس ولا رجعة فيه في أفق 2025، وتعزيز ثقة المواطنين وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي"*.

وتأتي مناقشة هذا الموضوع، كما أشار إلى ذلك أحد السادة المستشارين المحترمين، بضعة أيام بعد اليوم الوطني لمحاربة الرشوة واللي كان مجال عدد من الأنشطة المهمة في هذا المجال، وهو الموافق للسادس يناير من كل سنة، من كل سنة، وبالتالي فاحنا فواحد الوقت مهم جدا.

أشنو هي أول ملاحظة بغيت نقولها؟

الملاحظة الأولى: هو أن هاذ الموضوع، موضوع إلى بغينا نقولو معقد وفيه انتظارات كبيرة للمواطنات والمواطنين، منا جميعا، ولكونه موضوع من هاذ المستوى فهو يجب ألا يكون فيه تهوين ولا تهويل، ما خصناش نديرو التشدد والتطرف هنا أو هنا، ذلك أنه كسب هذه المعركة الطويلة والمعقدة والتي تعيشها جميع دول العالم، تكون بالموضوعية والإنصاف ومواجهة الحقائق كما هي أمامنا.

وبالتالي فأنا كنقول بأن بعض الأحكام العامة والإطلاقية التي وردت في بعض الأسئلة ديال السادة المستشارين، وأنا ماشي فقط ذاك الشي اللي تقال، ولكن الأسئلة التي أتتنا، والتي تحدثت عن لازالت هذه الظاهرة مستشرية والفساد ينتشر بشكل كبير في كثير في مختلف مناحي الحياة، معدلات الفساد لم تتراجع في أحد..

وأيضا، سمعت منذ قليل الترتيب المتدني للمغرب، وأنا أستغرب هذا، لأن مختلف التقارير الوطنية والدولية تظهر وتبين بداية ظهور نتائج إيجابية للعمل الجماعي الذي تقوم به مؤسسات الدولة المختلفة، بتعاون بطبيعة الحال مع جميع المتدخلين بما فيهم: فاعلين مدنيين عديدين.

وبطبيعة الحال، وخا هاذي راه جاتني في الأخر، أنا غادي نبدا بها، الانعكاسات الإيجابية على عدد من المؤشرات نراه.

المؤشر الأول واللي معروف هو المؤشر ديال ملامسة الرشوة ديال (Transparency International)، اللي الجميع كيرجع له، أنا ما غادي نمشيش لشي منظمة غابرة، كاع ماعرفت شكون هي، هاذي (Transparency International) اللي كتصدر مؤشر باستمرار، وهذا المؤشر ديال إدراك أو ملامسة الرشوة (L'IPC)[1] حقق فيه المغرب نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه، الترتيب ديالو 17 رتبة في سنتين، 2017-2018، وتحسن 17 مرة، لأول مرة في تاريخ المغرب تحسن مستمر لسنتين متتاليتين، كان كيحتل المغرب المرتبة 90 سنة 2016، ليحتل سنة 2018 المرتبة 73 من 180 دولة، فالحديث عن التدني وأننا كنتراجعو غير صحيح نهائيا وفق هذا المؤشر.

واعتبرت منظمة الشفافية الدولية أن المغرب ضمن البلدان العشرة التي حققت أكبر تقدم في مؤشر إدراك الفساد من 180 دولة، وهذا اعتراف بالجهود التي قام بها المغرب، وهذه هي النتيجة ديال تنفيذ وتطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

المؤشر الثاني هو مؤشر ممارسة الأعمال، بالمناسبة مؤشر ممارسة الأعمال متداخل تداخل كبير مع محاربة الفساد والرشوة، متداخل معاه، لأن عدد ديال المعايير اللي فهذاك ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) مرتبطة بتحسين الرقمنة، مرتبطة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخها، مرتبطة بتدني مستوى الفساد، وإلى رجعنا لها معنى ذلك تحسن المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال اللي جينا من 128 سنة 2010، باش نوصلو اليوم المرتبة 53 من أصل 190 دولة، مع ذلك لسنا احنا في الثلث الأول، وسنصل إلى الخمسين الأوائل بعد سنة إن شاء الله أو سنتين على أكبر تقدير.

هذا أيضا تحسن فواحد المؤشر دولي، معترف به، معتمد، لأن هاذ المؤشر هذا هو اللي تيحسبو به المستثمرين والمقاولات، باش يمشيو يديرو فلوسهم فشي بلاصة خاص يكون هاذ المؤشرات إيجابية.

لهذا كان المغرب أول دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الخارج، وإلى شفت راسك تأتي برجال الأعمال اللي عندهم الفلوس باش يستثمرو عندك عرف بأن مؤشرات عندك تتحسن.

هذا المؤشر الثاني، هناك المؤشر الثالث اللي هو تقرير التنافسية العالمي ديال 2019 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تحسن فيه ترتيب المغرب أيضا، واحتل المغرب الرتبة الأولى مغاربيا، وأيضا الرتبة 75 عالميا، وهو أيضا تحسن مهم جدا في هذه المؤشرات، لأن المؤشرات هي المهمة اللي عندها علاقة مباشرة بهاذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ولتنفيذها.

الآن، نرجع لواحد القضية، ماذا نعني بالفساد؟ حتى هاذي مهمة، ذلك أنه عندما أتحدث عن الفساد أذهان الكثيرين تذهب إلى الرشوة فقط، هو الرشوة مظهر واحد من مظاهر الفساد، ذلك أن الفساد بالمفهوم الذي حددته الاتفاقية الدولية الأممية لمكافحة الفساد تتحدث عن كل حالات استغلال وضعية الثقة المخولة، سواء في القطاع الخاص أو العام لتحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية، والتي تأخذ عدة أشكال، خصوصا الرشوة واختلاس أو تبديد المال العام، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظائف، الإثراء غير المشروع، غسل العائدات الإجرامية، إعاقة سير العدالة.

[1] **I**ndice de **P**erception de la **C**orruption.

ومعلوم أن آفة الفساد، كما ذكر عدد من السادة المستشارين تشكل إحدى العقبات الرئيسية للتنمية والاستقرار في أي بلد، وتؤدي إلى إضعاف السياسات العمومية وإضعاف المخططات والبرامج التنموية وتعرقل الاستثمار، فعندها تأثيرات سلبية على الاقتصاد، لكن أيضا عندها تأثيرات سلبية أخرى على المجتمع وعلى السياسة، منها انخفاض منسوب الثقة في المؤسسات وفيما بين المواطنين، وهي تعد لبنة أساسية في تعزيز اللحمة الوطنية والإيمان بالقدرات والإمكانات والطاقات الجماعية والإيمان بغد أفضل، تؤدي أيضا إلى إضعاف أسس دولة الحق والقانون وعرقلة الإصلاحات السياسية، تؤدي إلى المساس بمبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين في عدد من المستويات، كالتشغيل والصحة والاستثمار وغيرها، والتعليم.

وتؤدي إلى زعزعة منظومة القيم السائدة في المجتمع من قيم إيجابية إلى قيم سلبية، مثل قيم النزاهة، قيم الشفافية، قيم الصدق، قيم الاستحقاق على أساس العمل، والكفاءة وغيرها.

وبالمقابل، فإن تحقيق النجاح في مكافحة الفساد ومحاصرته من شأنه الإسهام في تحقيق تحسن هذه المؤشرات كلها وهذه المستويات كلها على المستوى الثقافي، على مستوى القيم، على المستوى الاجتماعي، على المستوى السياسي، وأيضا على المستوى الاقتصادي مع ممارسة الأعمال وتحسين مناخه.

معشر السيدات والسادة،

بلادنا أوعت مبكرا بهذه الأخطار، ومن هنا المغرب صادق مبكرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007، وعلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعملت باستمرار على تطوير أدواتها الدستورية، مؤسساتها الدستورية، وأيضا الآليات القانونية لمحاربة الفساد.

بالمناسبة، محاربة الفساد احنا عندنا واحد المثل تيقولوه المغاربة، أش تيقولو المال السايب تيعلم السرقة، بمعنى مواجهة الفساد ليس فقط عن طريق الزجر اللي هو آلية اللي هو أساس من أسس مكافحة الفساد، ولكن أيضا تطوير نظام الحكامة وإغلاق الآليات التي تجعل الناس يسهل عليهم استغلال نفوذهم وأيضا الولوغ في المال العام.

وبالتالي جميع الإجراءات ذات الطابع المؤسساتي، ذات الطابع القانوني، ذات الطابع الإجرائي، ذات الطابع التربوي، جميع الإجراءات مهمة في مكافحة الفساد، وسآتي إلى بعضها.

فلذلك، احنا درنا واحد السيل من الإجراءات، وربما أن نقول بأن مشاريع القوانين الآن موجودة الآن بعضها في البرلمان، بعضها صادق عليه، بعضها سيأتي الخاصة بهذه الظاهرة أو المرتبطة بها مكثفة جدا وكثيرة، قد تصل إلى ما يزيد عن 10 قوانين أو مشاريع قوانين وكلها تصب في إغلاق منافذ الوصول إلى الفساد، وهذا شيء مهم جدا في بيداغوجية محاربة الفساد.

وبطبيعة الحال كما قال جميع السيدات والسادة المستشارين الذين تحدثوا سعيا لتوحيد جهود مختلف المتدخلين، اعتمدت بلادنا إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد لسنة 2016-2025 تمت صياغتها بطريقة تشاركية دامجة، وأحدثت بعد ذلك اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد بتمثيلية واسعة تضم القطاع العام، المؤسسات العمومية، المؤسسات الدستورية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والهدف منها يكون واحد العمل تشاركي، وذلك وعيا لأن حتى هاذيك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ما فيهاش غير القطاع العام، فيها حتى القطاع الخاص، وكاين من بين البرامج ديالها برنامج خاص بالقطاع الخاص، ويشارك فيها المجتمع المدني لأن هو عملية تشاركية، واليد الواحدة لا تصفق، وخا يقولو الناس حتى يعياو، لأن هاد الهضرة قلتها وناضو شي وحدين كيكتبو تيقولو رئيس الحكومة، لا، هذه عالمية، ما كاينش شي دراسة، ما كاينش شي تقرير، ما كاينش شي واحد في العالم كيهدر إلا وكيكون هذا الملف هذا بالخصوص تشاركي، واللي صحاب راسو هو خارج ما عندو علاقة فهو غالط.

وبقدر إحساس البعض بأنهم ما معنيينش بهذا الفساد يضرون جهود مكافحة الفساد في بلادنا، وبقدر تشاركيتنا سنجح في محاربة الفساد جميعا إن شاء الله، وهو ما رأينا مؤشراته الأولى بادية للعيان، إذن هذا هو، إلى آخره.

أريد أن أشيد هنا بالالتقائية، اليوم بين جميع المؤسسات وجميع الأطراف التي تتدخل في البرامج العشرة، لأن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مبنية على 10 برامج، وكل برنامج عندو واحد، إذا بغينا نقولو اللجنة تجتمع فيها جميع المتدخلين، ولكن هذاك البرنامج مركز على جوانب معينة من جوانب مكافحة الفساد.

وبطبيعة الحال اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد تعقد لقاءها السنوي، كل سنة، أصدرت التقرير الأول ديال لأن هي مكلفة باش تصدر التقرير كل سنة، ما أنجزت من الإستراتيجية وأشنو هي البرنامج ديالها للسنة من بعد، عندنا برنامج متكامل ولكن هذه البرامج أنتم تعرفون تحتاج كل سنة إلى إعادة التدقيق على ضوء ما تحقق وعلى ضوء المستجدات الموجودة، وبالتالي انعقدت سنة 2019، الآن غادي نعقدو قريبا إن شاء الله اللقاء الثالث، الاجتماع الثالث لهذه اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد لتصدر التقرير الثالث ديالها ديال 2019، وتدقق برنامج 2020، احنا غاديين إن شاء الله في تنفيذ الإستراتيجية باستمرار.

ما هي أهم الأمور التي تم تنفيذها في هذه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟

أولا، غادي نمشي برنامج ببرنامج، لأن فيه 10 برامج غادي نستعرضهم:

البرنامج الأول متعلق بتحسين خدمة المواطن، يعني الخدمات الإدارية التي تقدم للمواطن خاص التحسين ديالها وبقدر جودة الحكامة في تقديم

هذه الخدمات تقلل الفساد في علاقة المواطن بالإدارة.

وهنا أريد أن أقول بأن عدد مهم من الإجراءات ديال تبسيط الخدمات ديال نشرها، التخفيف من البيروقراطية الإدارية، تسهيل الولوج إلى العديد من الخدمات الإدارية المتعلقة بمجالات البناء والضرائب، المؤسسات الصحية، الجمارك والمجال التجاري، وهذا متعلق بواحد البرنامج الثاني هو الرقمنة، اللي غادي نجي له، اللي فيه إنجازات مهمة، وعملت الحكومة على الإنصات إلى المرتفقين من خلال إطلاق البوابة الوطنية للشكايات في يناير 2018، والتي أحدثت بمرسوم، أو الشكايات عبر الهاتف أو عبر عدد من البوابات الإلكترونية.

ويمكن أن أقول، هاذ البوابة الوطنية للشكايات منذ إحداثها توصلت بأزيد من 194.000 شكاية، تمت معالجة 151.000 منها بنسبة تفوق 78% والتي عولجت وعبر المواطنون عن نسبة رضاهم، نقولو بأنها نسبة رضا المواطنين عنها تصل إلى حوالي 66%، ونحن نحرص على أن نتقن هذا المجال، لأن الإنصات لهذه الشكايات والاستجابة لها شيء مهم جدا بالنسبة للإدارة.

بالنسبة للبرنامج الثاني المتعلق برقمنة الخدمات الإدارية، هذا يمكن أن أقول بأن، الحمد لله، تدارت فيه عدد من الأمور المهمة، تم الآن إتمام المرحلة التجريبية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات الإدارية بين مختلف الإدارات، عن طريق منصة حكومية للتكامل في أفق تعميم العمل بها وتعزيز الأنظمة الإلكترونية للتدبير الداخلي، الرفع من عدد الخدمات الإدارية عبر الخط الموجه للمرتفقين، وأنا أخص اليوم، راه كاين اليوم 440 خدمة إلكترونية إدارية رقمنة، الآن يمكن للإنسان عن طريق هاتفه الجوال، عن طريق حاسوبه من بعيد، مسافر، داخل المغرب، خارج المغرب يمكن هاذيك الخدمة الإدارية يقضيها، وهذا شيء مهم.

حقيقة، باقي عندنا مئات أخرى، ولكن نحن نسير بخطى وئيدة لنحاول أن نرقمن أقصى ما يمكن من الخدمات الإدارية، وأنتم تعرفون بأن بمجرد ما تنرقمنو واحد الخدمة إدارية تنقللو إمكانية الفساد، وهذا في المعايير الدولية كلها الرقمنة من بين أكبر الآليات لمحاربة الفساد.

وعملت أيضا الحكومة على الانضمام لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، وإعداد مخطط العمل بهذه المبادرة 2018-2020 وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية خاصة.

ونحن الآن، باش هاذ الورش هذا ديال الرقمنة ديال الخدمات الإدارية بالخصوص وديال الإدارة، باش يكون واحد الوضع لا رجعة فيه، نحن الآن نشتغل في إعداد مشروع قانون الإدارة الرقمية، لأن من قبل كانت عدد من الجهود في إطار حكومات سابقة، ولكن غير تمشي حكومة تيعاود ترجع ذاك الشي للوراء، عاود ثاني باش تنطلق، علاش؟

لأن ما عندناش أساس قانوني يلزم جميع الإداريين وجميع المسؤولين وينظر إلى الأمام في واحد الإصلاح معين، ولذلك هنا الآن غادي نجيبو واحد المشروع قانون ديال الإدارة الرقمية، ويهدف إلى إرساء القواعد والضوابط الأساسية للتحول الرقمي للخدمات الإدارية، وسيمكن من تحسين الإطار القانوني لهذه التعاملات بين الإدارة والمرتفقين، وبين الإدارات فيما بينها، وبين الإدارة والمقاولات وإعطاء القيمة القانونية للإجراءات والقرارات الرقمية.

بطبيعة الحال، عدد من الإدارات دارت واحد الجهد كبير، أنا بغيت هنا نعطي واحد المثال فقط الجمارك راه معروف، ولكن أيضا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري، هاذي استطاعت أن ترقمن تقريبا الآن في مارس المقبل غادي تولي 100%، دابا الآن اللي باغي يحفظ، اللي باغي يحصل على شهادة الملكية عن طريق الأنترنيت، من دارو، من عند الموثق من عند مهني آخر تيدخل المعلومات، يدخل الوثائق، يخلص عن طريق الأنترنيت تتجيه شهادة الملكية، يمكن أن يراجع ويعرف التطور ديال العقار ديالو واش فيه شي تحفظ؟ واش فيه شي طعن؟ واش كاين شي تطور فيه؟ يمكن يعرفو عن بعد، وهذا حلينا به المشكل، وخصوصا ديال المغاربة المقيمين بالخارج، اللي كونهم في الخارج تيصعاب عليهم يتواصلو باستمرار مع الإدارة، دبا الآن عن طريق الأنترنيت يمكن أن يتابعوا باستمرار وضعية عقارهم وهذه نقطة نجاح كبيرة جدا في علاقة هذه الإدارة بالمواطنين. ولكن أيضا إدارات أخرى.

وهذا مكن من رفع الوتيرة ديال التحفيظ حتى هي، بحيث يمكن نقول لكم بأنه على مدى 100 سنة، ذاك الشي اللي تحفظ على مدى 100 سنة تحفظ فهاذ 4 سنين الأخيرة مثله أو قريب منه، 100 سنة، وهذا يعني أنه الرقمنة كتمكننا باش نديرو واحد المجموعة ديال الأمور ليس فقط بنزاهة وليس فقط بشفافية مع المواطن، ولكن أيضا بسرعة وأيضا حتى بإتقان وهذا شيء مهم جدا، إذا وهذا يؤدي إلى تقليص الفساد بطبيعة الحال.

البرنامج الثالث والمتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومة، هذا الحمد لله أصدر فيه القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ثم بعد ذلك بعد صدور القانون عيننا اللجنة الخاصة، أعضاء اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019، ووضعنا مخطط تنفيذي في تنزيل هذا القانون ودرنا التدريب ديال الموظفين المعنيين بالتواصل مع المواطنين للتزويد بالمعلومات الضرورية، عندنا هاذ السنة هاذي مع اليونسكو بالخصوص دار واحد البرنامج ديال التكوين ديال الموظفين، وهذا سيعني أنه بمجرد ما غادي يدخل القانون نهائيا حيز التطبيق سنكون قادرين على الاستجابة لطلبات الصحفيين، لطلبات المواطنين، لطلبات المجتمع المدني في الحصول على المعلومات وفق ما ينص عليه القانون.

البرنامج الرابع متعلق بالأخلاقيات (l'éthique) بالأخلاقيات ذلك أنه العامل البشري حتى هو مهم، ليس فقط عامل الآلة، العامل البشري حتى هو مهم في الإدارة العمومية بل في مكافحة الفساد وحتى في القطاع الخاص،

وهو الرهان الأساسي لكل تغيير فهذا المجال، ومن هنا تم إصدار بعض المدونات القطاعية للسلوك والأخلاقيات، وإعداد مشروع مدونة أفقية على مستوى الوظيفة العمومية سنعلن عنها بمجرد ما يصادق البرلمان على مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

وهاذ ميثاق المرافق العمومية والآن صادق عليها على ما أظن مجلس النواب وغادي يجي لمجلس المستشارين، هذا إذا صدر هو يضع إطار مرجعي كيضبط التزامات المرافق العمومية اتجاه المواطنات والمواطنين ويؤسس لعلاقة ذات طابع أخلاقي على مستوى التنظيم، على مستوى التسيير، على مستوى العمل اليومي ويحدد واجبات الموظف، حقوق المرتفق وغيرها، وهو أيضا معروض على أنظار مجلسكم الموقر إن شاء الله إذا صادقتو عليه بسرعة، غادي نبنيو عليه الخطوات التي تلوح، لأن هذا ميثاق عام ولكن غادي تتبعو إجراءات عملية لتنفيذ مختلف بنود هذا الميثاق، وفي مقدمته إصدار مدونة للسلوك والأخلاقيات خاصة بالفاعل العمومي إن شاء الله.

كما أعدت الحكومة مشروع القانون الخاص بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وهو المشروع أيضا الذي صادق عليه مجلس النواب بالإجماع، وهو إما أحيل على مجلس المستشارين أو سيحال على مجلس المستشارين، وهو من خلال تبسيط الإجراءات والمساطر يمكن أيضا باش يرفع منسوب الشفافية والنزاهة في علاقة الإدارة بالمواطن.

وفي نفس السياق تندرج المؤسسات الدستورية المختلفة، مجلس المنافسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولكن بالخصوص فهاذ الموضوع هيئة النزاهة والشفافية والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

البرنامج الخامس متعلق بالرقابة والمساءلة، بطبيعة الحال لابد أيضا من الرقابة، هذه الإجراءات كلها مزيانة، ولكن لابد من ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، أولا وقبل كل شيء، سنصدر قريبا واحد التوجه لحث الوزارات والمؤسسات العمومية على وضع خرائطية لمخاطر الفساد، (la cartographie des risques)، خرائطية لمخاطر الفساد في كل إدارة، إدارة، كأداة للتشخيص والتخطيط وتحيينها بشكل منتظم، هذه أولى.

ثانيا: صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون يعدل مجموعة القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وهو أيضا آلية من آليات هي كانت في القانون، ولكن الآن لتعديله، لتوسيع بعض مقتضياته، والهدف لأن غسيل الأموال هو من بين الآليات التي يختبئ وراءها الفساد، واحد في الإدارة أو في موقع معين يستفيد من أموال الفساد لمدة خمس سنوات، عشر سنوات، هاذوك الأموال اللي كيدخل خاصو يصرفو بطريقة من الطرق هو ما يسمى غسل الأموال.

فلذلك، في الدول المتقدمة هناك آليات للحيلولة دون غسيل الأموال، وهذا من آليات مكافحة الفساد وتطوير هاذ القانون، إذن سيعرض قريبا إن شاء الله على البرلمان للمصادقة عليه، وذلك لمنع ممارسي الفساد من اللجوء إلى غسل أموالهم للتغطية على الممارسات المنافية للقانون والتهرب من المحاسبة.

وفي هذا الإطار، يأتي مشروع القانون رقم 10.16 والذي يقضي بتغيير مجموعة القانون الجنائي والذي يضم ضمن مقتضياته تجريم الإثراء غير المشروع الذي يتحقق من خلال مزاولة مهمة أو مسؤولية عمومية، وهو في المجلس هاذ المشروع ديال القانون الجنائي، هو كبير، ولكن هذا من بين مقتضياته موجود في مجلس النواب، وكان قد أحيل على البرلمان قصد المصادقة منذ سنة 2016، وهذه آلية من أكبر الآليات لمكافحة الفساد، خاص تدخل في القانون.

ذلك، أن مسؤول عمومي، أنتوما كتعرفو الآن راه عشرات الحالات تضبط في حالة الرشوة أو حالة الغدر أو حالة.. عشرات الحالات تضبط وتحاكم الآن في المحاكم، مسؤولين كبار، الصحافة كتنشر أسبوعيا واحد ولا جوج ولا ثلاثة أو أقل أو أكثر أسبوعيا، من مسؤولين وفيهم كثير من المسؤولين الساميين اللي تعينو في مجلس الحكومة، فبالتالي هؤلاء واش غادي نوقفو عند هذيك العملية فقط ديال الرشوة اللي حصل عليها؟ الرشوة ديال 30 ألف درهم، 40 ألف درهم، راه 400 ألف درهم ولا 20، ولكن هذيك 10 سنين هاذوك الرشاوي اللي كان شاد، وكثر بهم ثروات لا يحاسب عنها، أنا كنقول لك لا، يجب، يمكن للقضاء بطبيعة الحال دون ظلم، هاذ الشي القضاء هو اللي خاصو يحسم، يقول المسائل اللي ديالو راه ديالو، المسائل التي أتت نتيجة هاذ الإثراء غير مشروع هاذي خاصو يتحاسب عليها.

فلذلك هذا إجراء مهم جدا إذا دخل في القانون.

وفي نفس السياق، نحن الآن ننكب على مراجعة قانون التصريح الإجباري بالممتلكات اللي كان، ولكن مع الأسف الشديد لم يكن كافيا لمحاسبة المسؤولين الذين يصرحون بممتلكاتهم، وبالتالي فهذا اقتضى المراجعة ديال مشروع القانون، الآن تقريبا هاذ المشروع القانون موجود سيصادق عليه مجلس الحكومة إن شاء الله في القريب ليحال على البرلمان.

ودائما في إطار منظومة المراقبة والمحاسبة، تحدث السيدات والسادة المستشارين، عن تفعيل تقارير وتوصيات هيئة الرقابة والحكامة، ولاسيما المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تتبع تقارير المفتشية العامة، وهذا ما هو نهتم به كثيرا.

ولكن بغيت نوضح واحد القضية بالنسبة للتقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للحسابات عندو النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات، أي خلل يرى قضاة المجلس الأعلى للحسابات أن فيه واحد البعد جنائي، فهم يحيلونه تلقائيا على النيابة العامة، هما، هما كيحيلوه على القضاء، على النيابة العامة، فكيحيلوه مباشرة، إذن هما بمجرد ما

كيكتشفو شي اختلال اللي يستدعي المساءلة الجنائية، النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات هو يحيلهم، إذن هذه النقطة الأولى، وراه هو يحيل باستمرار وتيصدر كاع تقرير في هاذ الشي.

ثانيا، المجلس الأعلى للحسابات نفسه عندما يقف عند اختلالات التي تستلزم محاسبة وتستلزم إجراءات عقابية إدارية، هو يقوم بها ويوصي بها، هو نيت نفسه، معنى ذلك التقارير ديالو راه تيقوم المجلس الأعلى للحسابات بذلك.

ورغم ذلك فإنه عندما يحال علينا تقارير المجلس الأعلى للحسابات فإن في كثير من الأحيان، ملفات منها إما نحيله على النيابة العامة أحيانا عندما يظهر لنا نحن، وقد وقع هذا في حالات، ولكن أيضا يمكن نعمقو البحث في بعضها عن طريق إحالة بعض الملفات على المفتشية العامة للمالية أو المفتشيات العامة، أو نتخذ بعض الإجراءات الإدارية فيها، ولكن ما تبقى من الإجراءات هو باش نطورو الحكامة يمكن أن نشير إلى اختلالات ليست بالضرورة من زاوية الفساد، ولكن من زاوية أنواع اختلالات أخرى إدارية، تطوير نظام الحكامة، تطوير نظام المتابعة، تطوير نظام التقييم، كيفاش نحسنو مجال عمل معين في قطاع معين، إذن باش نقولو بأن هذه القضية راه تأخذ مجراها باستمرار.

البرنامج السادس متعلق بتقوية المتابعة والزجر أيضا، وهنا أريد أن أشير إلى الرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة، والذي هو يجعل المواطن شريك حقيقي، وبغيت نحيي المواطنات والمواطنين اللي بلغو على عدد من حالات فساد والرشوة، وهاذ الخط بعد سنة ونصف من إحداثه سنة 2018 أعطى نتائج مهمة في مجال الردع العام، حيث تم إلقاء القبض بسبب هذه التبليغات على 113 شخص في حالات تلبس، منهم مسؤولون في مناصب عليا في عدد من جهات المملكة، كلهم الآن في حالة اعتقال، كما تم تعليق يافطات بالرقم للمواطنين باش يتبلغو في عدد من الإدارات، تيتكتب الرقم باش إذا دخل يعرف بهاذ الرقم للتبليغ عن هذه الحالات في أغلب الإدارات، مما يؤشر على الإرادة القوية في محاربة الفساد.

كما أن عندنا واحد الوحدات، تسمى وحدات معالجة المعلومات المالية من القطاع المالي، معروفة هاذي، وحدات معالجة المعلومات المالية، وهذه تحاول ما أمكن أن تتبع كل التصريحات بالاشتباه، بغسيل الأموال، وهي تلقت ما مجموعه 1056 تصريح مرتبط بجريمة غسل الأموال، وهي تقرر فيه واش فعلا جريمة غسل الأموال أو لا كتدير البحث ديالها، أحيانا تحفظ وأحيانا تحيل على الجهات المختصة للمتابعة.

ولكن أيضا احنا وعيا منا بهاذ التبليغ عن الفساد خاصو التقوية، فنحن الآن بصدد إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن الفساد وتشجيعهم على التبليغ عن أفعال الفساد بالقطاع العام وتمتيعهم بالضمانات الإدارية الكافية التي تحول دون الانتقام منهم، سواء بتعريض مسارهم الإداري للخطر أو نقلهم إلى مقرات أخرى، ويحدد هاذ المشروع ديال القانون المبادئ والمعايير والقواعد الأخلاقية، التي يتعين أن تؤطر سلوك الموظفين العموميين أثناء ممارستهم وظيفتهم.

إذن هناك عدد من البرامج، هاذ مشاريع القوانين اللي دازت أو اللي الآن في البرلمان أو اللي جاية تقريبا 10، يعني، كلها تهدف إلى محاربة الفساد، ولكن عن طريق العمل بهاذ المثال اللي تيقولو المغاربة "المال السايب" ما يبقاش عندنا المال السايب، ما تبقاش عندنا إدارة سايبة، ولكن أن ندقق جميع الأعمال الإدارية كي تكون وفق القانون.

لكن، يمكن أن أقول بأن البرامج فيها أيضا برامج أخرى، كاين برنامج خاص بالتواصل والتحسيس، وكاين برامج خاصة بالتربية والتكوين، وهي برامج أيضا مهمة جدا، لأن محاربة الفساد ليس فقط شعار، ليس فقط إرادة سياسية، إنما هو أيضا تكوين في أمور تقنية نحتاج إلى معرفتها، غير مفهوم الفساد نعرفوه، نعرفو الحدود ديالو، وهذا يحتاج إلى تدريب وإلى تكوين.

ومن هنا دارت آليات ديال التكوين عديدة، هناك الآن بدأ السنة الماضية واحد السلك ديال التأهيلي حول مكافحة الفساد لفائدة أطر ومسؤولي المفتشيات العامة ديال الوزارات لمدة سنة، وغادي يجيو مجموعات أخرى حتى هما غادي يتكونو باش يستطعو يتعرفو على الفساد هما كمفتشين ويستطعو يحاصرو هذه الظاهرة.

كما أيضا سيتم في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين إدخال هذه الآليات ديال التعريف بالفساد ومخاطر الفساد وكيفية محاربة الفساد في البرامج التعليمية، لأن منذ الصغر يتربى الإنسان على هذه المفاهيم ويتكون فيها.

هذه إذن هي أهم الأمور، خليت العديد من الجزئيات نتيجة الوقت، وهي التي أدت إلى انعكاسات إيجابية على عدد من المؤشرات فهذا المجال ديال مكافحة الفساد.

وأريد في النهاية أن أقول مرة أخرى بأن نحن واعون بأن انتظارات المواطنين في هذا المجال ديال محاربة الفساد انتظارات قوية جدا وكبيرة.

وأريد أن أقول بأن هناك عدد من المؤسسات تشتغل على هذا وهي تتضافر جهودها.

وأريد أن أقول ثالثا، وأكرر، بأن الحمد لله المؤشرات كلها المرتبطة بالفساد تتحسن فيها بلادنا، قليلا صحيح، احنا ما راضينش بذاك الشي، هذا التحسن باقي خاصو أكثر، ولكن هذا لا يمنع أن نقول خاصنا ما نبقاوش نديرو الجلد ديال بلادنا، دبا احنا كنديرو جلد الذات باستمرار، إذا دار واحد الجهد وأدى إلى نتائج إيجابية، أولا نحمد الله على النتائج الإيجابية، ونشكر هذه النتائج الإيجابية ونعترفو بهذه النتائج الإيجابية، ونطلبو المزيد ما كاين مشكل.

ونحاول نطورو نحو ما هو أحسن، بهذه المنهجية يمكن أن نسير جميعا إن شاء الله لمحاربة الفساد ولمحاصرة هذه الظاهرة وهذه الآفة الخطيرة في بلادنا حالا ومستقبلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن للاستماع للتعقيبات، وأول متدخل في إطار التعقيبات عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا في الحقيقة بغيت نبدا من التقارير اللي تكلمت عليها، والتقارير اللي اعتبرتها إيجابية، الوطنية والدولية.

وما غنجادلش معك، السيد الرئيس، ولو أنني اطلعت على التقارير وكنت باغي نناقش معكم تقارير، لا ديال المؤسسات الوطنية ولا ديال التقارير الدولية، خاصة التقرير ديال المؤسسة الدستورية اللي هي المجلس الأعلى للحسابات، اللي شفتو الجرد ديال الخروقات وديال الفساد وديال مجموعة ديال التجاوزات اللي كاينة في المؤسسة اللي أنتوما تتشرفو عليها السيد رئيس الحكومة.

بغيت نذكركم السيد، رئيس الحكومة، بالتصريح ديالكم في الشرق الأوسط 29 يوليوز 2018، اللي تكلمتو بعظمة لسانكم، السيد رئيس الحكومة، وقلتم بأن ما بين 5 و7% من الناتج الخام يعني اللي تيمشي في الفساد، واعتبرتو فذاك التصريح العام، نعم تماما، وهذا الرقم ما بين 5 و7، السيد رئيس الحكومة، ما بين ربع ميزانية الدولة و3 مرات ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وهذا الرقم اللي صرحتو به أنتوما، السيد رئيس الحكومة، رقم خطير رغم التناقض ديالكم والكلام ديالكم على التقارير، وقلتو بأن احنا خاصنا ما نكونوش يعني عدميين وما خاصناش يعني لابد ما نكونو إيجابيين في هذا الأمر، ولو أن مجموعة دالأمور اللي كنا كنتمناو أنها تحقق، خاصة أنتوما رفعتو شعار ديال محاربة الفساد ورفعتوه بواحد القوة في الحملة الانتخابية ديالكم، وقلتو للمغاربة بأنكم أنتوما جايين من أجل محاربة الفساد، لكن، للأسف الشديد، كان مجرد شعار لا أقل ولا أكثر، خاصة السيد رئيس الحكومة، تكلمتو في البرنامج الحكومي وقلتو بأنكم غتربحو 2% بمحاربة الفساد، ولكن للأسف الشديد، لا شيء تحقق من هذا الكلام، مجرد فرقعات إعلامية لا أقل ولا أكثر.

بغيت السيد رئيس الحكومة، نتكلم معكم يعني في الفساد اللي تينخر البلاد، اللي تينخر الوطن والمواطنين، ما بغيتش نتكلم معكم على الفساد اللي تكلمت عليه ديال 40 و30 و50 و60 ألف درهم هاذي مسائل عادية، ولكن كاين فساد كبير، السيد رئيس الحكومة، اللي خاصنا نحاربوه وخاصنا نعالجو هاذ الآفة الخطيرة.

عندكم، السيد رئيس الحكومة، وتكلمت عليها غير ما مرة في القطاع غير المهيكل، 42 مليار ديال الدرهم سنويا اللي الدولة ما تستافدش من ذاك القطاع غير المهيكل، واللي يعني طلبناكم غير ما مرة باش تعالجو هذا الأمر.

هذا راه فساد، لأن الدولة تضيع في المستحقات ديالها، 42 مليار ديال الدرهم سنويا، هذا غير معقول، عندكم السيد رئيس الحكومة، 12 مليار تتهرب سنويا للخارج، هاذ 12 مليار سنويا اللي تتهرب بطرق غير مشروعة وغير معقولة، واللي أنتوما رفعتو الشعار ديال محاربة الفساد واللي مفروض فيكم كحكومة تعالجو هذا الأمر وتوقفو على هاذ 12 مليار، كيف تيتم التهريب ديالها، وسبق لنا فهاذ المؤسسة مع السيد رئيس الحكومة السابق أثرناها، وقالنا وريونا المفسدين، واش احنا اللي غادي نوريوه المفسدين؟

واش هو اللي، السيد رئيس الحكومة، والأجهزة والمسؤولين تحت الإمارة ديالو أولا احنا؟

راه أنتوما اللي مسؤولين السيد رئيس الحكومة؟

خاصكم تقولو لنا هاذ المبالغ اللي تتهرب فين تمشي؟ وشكون المسؤول عليها؟ وطرحناها غير ما مرة، السيد رئيس الحكومة، وجاء السيد رئيس الحكومة السابق ورفع الراية البيضاء وقال عفا الله عما سلف، وسمح يعني للناس اللي هربو هاذ الأموال باش يخلصو 5% ويرجعو للمغرب يستثمرو بشكل عادي ويوضعو الأموال ديالهم في الأبناك، و19.000 تصريح من بعد الصدور ديال عفا الله عما سلف من طرف رئيس الحكومة السابق اللي رجعو وصرحو ووضعو الأموال ديالهم في الأبناك ديال الدولة، وكاين من بعد اللي عاود ولى هرب بعض المبالغ.

جيتو أنتوما في القانون المالي في 2020، السيد رئيس الحكومة، وقتم بنفس الشيء في المادة 7 و8 وقلتو حتى أنتوما عفا الله عما سلف، ولكن أنت أشرت لها قلتها غير هاذ المرة، واش بالله عليكم، السيد رئيس الحكومة، بهاذ الطرق غيمكن لنا نحاربو الفساد؟

واش بهذه الطرق غادي نحاربو الإشكالات الكبرى اللي مطروحة ديال الفساد، السيد رئيس الحكومة؟

السيد رئيس الحكومة،

أنا بغيت نتكلم معكم ونتكلمو بصدق وبالصراحة، يعني المطلوبة باش نعالجو هذه الآفة الخطيرة، السيد رئيس الحكومة، أنا شفت مؤخرا واحد التصريح ديال السيد وزير التجارة والصناعة، اللي تكلم على الاتفاقية ديال التبادل الحر وتكلم على الخسائر الباهظة اللي عندنا مع تركيا، وتكلم على 2 مليار ديال الدولار، 19 مليار ديال الدرهم مغربية، السيد رئيس الحكومة، وأنتوما المشرفين، أنتما المسؤولين السيد رئيس الحكومة، على هذه الأموال،

لأن عندنا مجموعة ديال الاتفاقيات ما تزبحو فيها والو، وغير ما مرة قلنا لكم ديرو تقييم حقيقي للاتفاقيات، آش تنصدرو وآش تنستوردو، حتى خرج علينا السيد وزير التجارة بطريقة مفاجئة وبلغ المغاربة بالخسائر الكبرى ديال 2 مليار ديال الدولار، وقال غادي يمزق هاذ الاتفاقيات، ولكن راه بزاف ديال الاتفاقيات خاصهم يتمزقو السيد رئيس الحكومة.

لأن الآن أنتما مسؤولين وطلبناكم غير ما مرة، وقلنا لكم جيبو القانون وتقدمنا بمقترح قانون في مجلس النواب اللي يحاكم الوزراء، لأن ما كاينش شي واحد فوق القانون ملي تيكون مسؤول وزير ولا شكون ما كان ويتهون ولا يقصر في المسؤولية ديالو ولا في المهمة ديالو، خاصو يتعاقب بحالو بحال باقي المواطنين، هذه مبالغ ديال البلاد، ديال المواطنين، هذه مبالغ باهظة، ولات عندنا في المغرب أتاي تركي، سنيدة تركية، كساوي، أفلام تركية، مسلسلات، كلشي تركيا، بالسيف نخسرو هاذ الملايير كلها، ولهذا السيد الرئيس، إلى غنحاربو الفساد ما نحاربوش 40، 30 ألف درهم، خاصنا نحاربو الفساد الحقيقي، هو اللي خاصو يتحارب السيد رئيس الحكومة.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، بغيت نطرح عليكم سؤال ديال التعيينات في المناصب السامية، وأنت تكلمت عليها، 997 منصب من أصل 1100 ديال المناصب السامية، 997 اللي تم التعيين ديالها ما بين الحكومة الأولى والحكومة الحالية.

هاذ المناصب السامية، السيد رئيس الحكومة، وأثرنا غير ما مرة هذا فساد إداري حقيقي، وقلنا كيفاش حتى دارت الانتقائية، ومن بعد يعني البحث ديالنا والأسئلة اللي طرحناها، لقينا 95% من هاذ المناصب كلهم عندهم لواء سياسي، مع العلم أن المغاربة كلهم سواسية أمام هاذ المناصب، أغلب الناس اللي تعينو في هاذ المناصب عندهم (casquette) سياسية.

كذلك الطريقة ديال الانتقاء، السيد رئيس الحكومة المحترم، فيها نوع من الزبونية، في مجموعة ديال المناصب، ونعطيكم مثال السيد رئيس الحكومة، المندوب ديال الصحة ديال الراشيدية، وأنتوما عارفين أش وقع؟

نعطيكم مثل، السيد رئيس الحكومة، المندوب ديال الرحامنة اللي تم الإعفاء ديالو، ومن بعد يعني بقرار وزاري ومن بعد سنة تم التعيين ديالو والترقية ديالو في الجهة ديال العيون، باش تأكدو من الخروقات السيد رئيس الحكومة، المسؤول ديال الصحة فميدلت، اللي من بعد ما تبين لو بأن كاين خروقات في التعيينات مشى للمحكمة الإدارية وربحكم بحكم ابتدائي وحكم استئنافي، وحكمت المحكمة لصالحو، هذه أشياء كثيرة اللي كتبين بأنه كاين مجموعة ديال التجاوزات ومجموعة ديال الخروقات.

السيد رئيس الحكومة،

احنا ما كنتساءلوش علاش تعينت 997؟ احنا بغينا المغاربة، المواطنين يثيقو في المؤسسات ديالهم، الثقة ما بقاتش في المؤسسات، السيد رئيس الحكومة، ما بقاوش المغاربة كيثيقو في المؤسسات ديالهم، لأن ولى عندهم حكم مسبق، بأن كاين تلاعبات، الآن كنتكلم مع أحد الشباب باش يشارك في واحد المباراة، قال لي ما غنشارك، قلت له علاش؟ قال لي بأن النتائج باينة، معروفة شكون اللي غادي يكون.

الإشكال اللي مطروح عندنا، السيد رئيس الحكومة، بغينا نردو الثقة للمواطن، لأن ملي بداو الشباب ما يبغيوش يشاركو في المباريات، ولاو يديرو أحكام مسبقة، لأن كاين أشياء غدا تدار هذا غير معقول، باش في المناصب السامية تدار انتقائية والزبونية والمحسوبية، غير معقول.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، بغينا احنا مقبلين على الإعداد ديال النموذج التنموي، خاصنا الآن ننتقلو من مرحلة سيئة لمرحلة حسنة، اللي غينتقل المغرب من الشكوك ومن عدم الثقة، لمغرب الثقة، وهذا هو المطلوب منا كاملين باش يمكن نبنيو مغرب الغد بكل ثقة، مغرب الغد خاصنا نبنيوه بالثقة بالمعقول بالصراحة بالجرأة مع المواطنين.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، يعني بالكلام، البارح كنقولو لهم احنا جينا نحاربو الفساد واليوم كنقولو لهم الله غالب، اليوم كنقولو لهم تكون النية ديالكم حسنة، راه النية ديالنا حسنة، ولكن بغينا المسؤولين ديالنا، المغاربة صوتو عليكم وبغاوكم تكونو مسؤولين باش دبرو الأمر.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، بغيت نسولكم على الخط الائتماني، السيد رئيس الحكومة، وهذا فساد آخر عاود السيد رئيس الحكومة، الخط الائتماني اللي كاين، كاين خط فتحتوه السيد رئيس الحكومة 2012-2014، وكاين 2014-2016 وكاين الخط الثالث 2016-2018، وكذلك الخط اللي باقي الآن 2018-2020، هاذ الخطوط، السيد رئيس الحكومة، اللي فتحتوها، لأن هذا نوع، أنا في اعتقادي هذا نوع من الفساد.

خلصتو عليهم، السيد رئيس الحكومة، كفائدة 720 مليون ديال الدرهم، وما استغلتهومش، يعني فتحتو واحد الخط وما خديتوش الكريدي منو، ما خديتوش حتى سنتيم، ولكن الفوائد خلصتوها، واش هذا ماشي فساد السيد رئيس الحكومة؟ واش أنتوما السيد رئيس الحكومة، الآن ما خصناش مجموعة ديال القضايا، ومجموعة ديال المشاكل الكبرى اللي خاصنا نعالجوها.

ولهذا كنطالبو منكم، السيد رئيس الحكومة، يعني تتحلاو بالشجاعة وبالجرأة وذكرو شي شوية ترجعو ل 2012 وللحملة الانتخابية، وذكرو أشنو كنتو كتقولو للمغاربة، يعني فهاذ الجانب ديال محاربة الفساد، وتجيو اليوم تقول لنا الحقيقة، علاش ما قدرتوش تخرجو بتصور واضح حول الأجرأة ديال محاربة الفساد؟ وأشنو هي العوائق اللي لقيتوها في الطريق وما قدرتوش؟ أنت راك رئيس الحكومة، ثاني شخصية في البلاد، المفروض أنك تضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه، باش يعني نعطيو للمغاربة الثقة.

لأن احنا المطلوب منا، السيد رئيس الحكومة، وهو إرجاع الثقة، الثقة ما بقاتش، راه الدراسة بينت الثقة ديال المغاربة 1.5% بالنسبة للبرلمان،

2% بالنسبة للحكومة، واش بالله عليكم يعني تكون 35 مليون ديال المغاربة 2% اللي كيثيقو في الحكومة.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، كنتماوكم بكل صدق أنكم تاخذو هاذ الأمور بعين الاعتبار وما تبقاوش تقلبو على المحاربة ديال الرشوة البسيطة غتحارب مع الوقت، ولكن عالجو لنا المشاكل الكبيرة.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

أولا، قبل ما نحاول نعقب على السيد رئيس الحكومة، في واحد ثلاثة ديال النقط:

فيما يخص تحسين المستوى في المراتب، المؤشر ديال الرشوة، حقيقة ملي كنعطيو هاذ الأرقام، لأن كاين هناك تحسين على أي رشوة كتكلمو السيد رئيس الحكومة؟ واش كتكلمو على الرشاوي ديال 150 درهم 200 درهم هي اللي انخفضت، ولا كتكلمو على هاذوك اللي هما رؤوس الأصابع كيفما قلت كيتكلمو عليهم بعض الجرائد؟

أنا كنتمنى باش تعطيونا إحصائيات، كم عدد ديال الفساد اللي هما في المحاكم؟ أشنو هي القيمة المالية ديالهم؟ ماشي العدد الكثير اللي ب 150-200-300 درهم أقل من 1000 درهم، كنتمنى باش تعطيونا هاذ الإحصائيات.

فيما يخص مؤشر الفساد، المغرب ضم الثلثين الأخيرين، يعني عندو 43% نقطة، ملي كنقولو 43 نقطة في المائة راه من ضمن الثلثين الأخيرين، هاذي اللي حاولت نتكلم معك فيها.

في التدخلات ديالكم كلهم وأنتوما كتقولو بأن سنصدر قريبا، سيعرض قريبا، سيصادق عليه قريبا، فالتدخل ديالكم كلو مبني على المستقبل كأنكم اليوم كنتعطيونا التصريح الحكومي، ماشي هاذي 8 سنوات وأنتم في الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ومن باب قوله تعالى "**وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين**" ، نذكركم السيد رئيس الحكومة أنكم منذ سنوات وبالضبط مع تسلم حزبكم لقيادة التحالف الحكومي، رسمتم سقفا كبيرا للإصلاح، وبشرتم المغاربة بالحرب المفترضة على الفساد والمفسدين، وتقمصتم سمة الحزم والعزم واستعرضتم شعار إسقاط الفساد والمفسدين والمستفيدين من الريع الاقتصادي والرخص والامتيازات وناهبي المال العام، وكم نشرتم من لوائح؟ وكم أعددتم من دفاتر؟ وكم أطلقتم من وعود؟ وكم هددتم وتوعدتم وأرعبتم؟ وفي النهاية خرجتم علينا بسياسة من دون أهداف محددة وبدون أن تكون لشعاراتكم أي نتائج فعلية.

ومن الطبيعي أن نسائلكم اليوم، السيد رئيس الحكومة، عن مصير كل تلك الالتزامات ومآلها؟

السيد رئيس الحكومة،

الفساد آفة وثقافة، شذوذ وانحراف، وجريمة اقتصادية تعيق التنمية وتهدد الأمن وتزعزع الاستقرار، وتمس في العمق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون.

ونصدقكم القول أننا، في الفريق الاستقلالي، كنا قد عبرنا عن ارتياحنا لرفع الحكومة شعار تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، كركيزة أساسية في برنامجها الحكومي ومادة رئيسية لتصريحاتها.

ولكن مع الأسف، لم يكن في الحسبان ولم يتوقع أحد، أنكم سرعان ما ستنقلبون على مضامين البرنامج الحكومي الحالي والسابق وعلى الشعارات التي كنتم ترفعونها أيام المعارضة، لما كانت خطاباتكم غير خطابات اليوم، فالخطابات وإن كانت مشحونة على الأقل لم تكن تستند إلى حسابات الحفاظ على الكراسي وعلى رهان خدمة المصالح الضيقة.

لقد أخلفت الحكومة موعدها مع محاربة الفساد ومع الإصلاح المنشود، مادامت المعطيات والأرقام مقدمة تؤكد أن الفساد لازال ينخر التدبير العمومي لبعض القطاعات، خاصة حينما يتعلق الأمر بمصالح البسطاء من هذا الوطن.

لقد انقلبتم على أنفسكم واستبدلتم كل ذلك بالتأسيس لشعار (عفا الله عما سلف)، خدمة للفساد والمفسدين ومهربي الأموال من خلال قراراتكم، وإعفاءاتكم التي تتخذونها والتي تكشف أن الغاية الأساسية التي تبتغيها الحكومة في جمع الأموال أينما كانت وكيف ما كان مصدرها، كيف ما كان مصدرها.

فكيف تفسر الحكومة إطلاق عفو ثاني على الأموال المهربة إلى الخارج في ظرف أقل من خمس سنوات، علما أن رئيس الحكومة السابق، كان قد أعلن أنه لا فرصة ثانية لمن ينخرط في عفو 2014.

وبماذا تفسرون توسيع هذا العفو إلى الداخل، السيد رئيس الحكومة؟

يبدو أن الحكومة لم تفهم بعد أو لا تريد أن تفهم أنه كلما تساهلت مع منظومة الفساد كلما تأخرت في مكافحته ومحاربته، كلما زادت تكلفته، والنتيجة تراجع في الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 2%، وتراجع معدل النمو بعدما واعدتم بتحقيق نقطتين إضافتين بفضل إجراءات محاربة الفساد، عندما نتكلم على نقطتين نتكلم على 50 مليار درهم كما قالت الأخت، زميلتي.

إضافة إلى تراجع المغرب في مؤشر محاربة الفساد وضغط لوبيات الفساد والفساد المستشري في بعض المؤسسات العمومية، وتهريب الأموال إلى الخارج والتقارير السوداء للمجلس الأعلى للحسابات التي تكشف في كل مرة عن أرقام وفضائح بالجملة، فضائح ومواضيع فساد يتم تداولها على نطاق واسع عبر الوسائل التقليدية والحديثة، دون أن تتم ملاحقة المسؤولين على الجرائم المالية المعنية والمسؤولين عن تبذير المال العام ومن دون أن تكلف الحكومة نفسها عناء احترام المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، دون أن نخوض في الحديث عن التعيينات في المناصب كما قال زميلي، فكيف تريد الحكومة من المواطنين الانخراط في تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والحكومة لم تعمل على تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، لا تقوم بتجفيف منابع الفساد.

ولماذا لم تقم، مثلا، بتعميم دفاتر التحملات بدل الاستمرار في سياسة المأذونيات والتراخيص في بعض الأنشطة الاقتصادية؟

ولماذا لم تقم بإصلاح جذري وحقيقي لمرسوم الصفقات العمومية وبتفعيل الإدارة الالكترونية وغيرها من الإصلاحات؟

ولماذا لا تتم إحالة المخالفات ومضامين التقارير على القضاء؟ فلا مبرر قانوني لكم، السيد رئيس الحكومة، بأن تتستروا على قضايا الفساد وعلى المفسدين أيا كانوا، وأين ما وجدوا وبأن تفرغوا تقارير المجلس الأعلى للحسابات من مضمونها.

على الحكومة أن تتوفر على الإدارة السياسة لمحاربة الفساد والرشوة فطاحونة الفساد في السنوات الماضية كانت أقوى بكثير من نية الإصلاح، رغم كثرة الخطب التي تدعي محاربة الفساد إلى درجة أضحى التميز صعبا، أضحى التميز صعبا بين الفاسد والصالح، والصادق والكاذب.

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب على جواب رئيس الحكومة في موضوع حصيلة بلادنا في مجال مكافحة الفساد.

لا تخفى، بطبيعة الحال، مخاطر الفساد باعتباره تهديدا للتنمية عبر العالم ويشكل أبرز المعوقات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ناهيك عن إسهامه في ضياع حقوق الأفراد وحرمانهم من التمتع بالحرية والعدالة والكرامة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار امتداداته الأربع وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية والتي تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية.

وعلى الرغم من المخاطر الجدية التي لازالت تتهدد بلادنا بفعل عدد من مظاهر هذه الآفة، فإنه لا يسع المتابع والمراقب الموضوعي، إلا أن يسجل بإيجابية عددا من البرامج والمبادرات التي اعتمدتها بلادنا من أجل مكافحة هذه الآفة والحد من آثارها الخطيرة التي لا تنحصر في المجال الاقتصادي، بل تمتد، وهذا هو الأخطر، إلى اهتزاز الثقة في مسار بلادنا في الإصلاح والبناء الديمقراطي.

لقد ظلت معضلة الفساد من المعضلات المقلقة ببلادنا على الرغم من كل الإجراءات والتدابير المتخذة لمحاربته، نذكر منها على سبيل الخصوص مضامين خطاب 9 مارس لجلالة الملك سنة 2011 الذي كان مؤسسا لمرحلة جديدة من تاريخ المغرب بعد الحراك المجتمعي الذي عرفته بلادنا أنذاك والذي كان شعاره المحوري محاربة الفساد والاستبداد، حيث دعا جلالته لدعم آليات تخليق الحياة العامة وضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وبكل تفويض عمومي بشروط المراقبة والمحاسبة، كما دعا إلى دسترة الهيآت المكلفة بالحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان والحريات، وهو ما ترجم في دستور 2011 الذي اعتبر الحكامة والنزاهة مبدأين دستوريين، وأكد على ذلك في ديباجته وخصص فصلا كاملا للحكامة الجيدة.

من الأمور الأخرى اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2015 في السنة الأخيرة من حكومة الأستاذ عبد الإله إبن كيران، والتي تسعى إلى تغيير السلوك واتخاذ الإجراءات القانونية والمؤسساتية والعملية التي من شأنها الوقاية من الفساد ومحاربته، إحلال الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتعزيز استقلاليتها وتوسيع صلاحياتها لتشمل التحقيق والزجر، تجديد الإطار المؤسساتي لمجلس المنافسة الذي بات يتوفر على صلاحيات واسعة وتقريرية وتم تكليفه بضمان الشفافية والإنصاف في المعاملات الاقتصادية والمناخ المالي لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من أهمية كل هذه البرامج المعتمدة والإصلاحات المؤسسية والتشريعية، فقد ظل تأثيرها مع الأسف ضعيفا ومحدودا، وعلى الرغم من التحسن الذي حققته بلادنا ضمن التصنيفات الدولية التي تعنى بالشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، لازال الوضع مقلقا ويدعونا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود والصرامة من أجل محاربة ومحاصرة الفساد وتداعياته على نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته كما قلت، على مستوى الثقة

الضروري واللازم لتعزيز وصيانة مسار الإصلاح ببلادنا.

وننبه في هذا الإطار إلى ما يلي:

أولا، التأكيد على ارتباط الفساد بإشكاليات الحكامة وباعتبارها مسألة أفقية ترهن بشكل كبير قدرة بلادنا على إنجاح مختلف الأوراش والإصلاحات التي تباشرها وتحد من تأهيلها لتحقيق الإقلاع التنموي المنشود.

ونقدر في هذا الإطار أن إشكاليات الحكامة مرتبطة في جوهرها بظاهرة الفساد المقترن بالإفلات من العقاب التي لازالت مع الأسف الشديد تخترق وتنخر عددا من القطاعات والمؤسسات العمومية؛

ثانيا، ضرورة الاقتناع الجماعي بمخاطر استشراء الفساد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال هدر الجهود التنموية المبذولة والتي تنعكس على جودة المشاريع والخدمات المقدمة للمرتفقين وعلى مستوى عيش المواطن دون أن نغفل نتائجه على المستوى السياسي؛

ثالثا، التأكيد على ضرورة وأهمية اعتماد إطار قانوني متكامل وجامع لكل المقتضيات القانونية المتفرقة لتقنين وتنظيم التصريح بالممتلكات وتجريم تبييض أموال الاتجار بالمخدرات، ومن جميع المصادر المشبوهة، وهو ما دفعنا في فريق العدالة والتنمية إلى التقدم بمقترح قانون في هذا الشأن، نأمل من الحكومة التفاعل الإيجابي معه من أجل استكماله للمسطرة التشريعية؛

رابعا، التأكيد على استعجالية إصلاح العديد من الإعطاب البنيوية التي عانى ولا زال يعاني منها اقتصادنا الوطني، من خلال القطع مع الريع ووضع حد للاختلالات الناجمة عن الجمع بين السلطة والثروة، وما تنتجه من إضعاف للتنافسية الاقتصادية وتركيز الاستثمار في القطاعات المنتجة للثروة بيد فئة قليلة تحقق أرباحا واسعة، بينما تعاني المقاولة الصغيرة والمتوسطة من صعوبات حقيقية؛

خامسا، التنويه بالإجماع الذي حصل بالغرفة الأولى حول قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي أحيل على مجلسنا يوم 16 من الشهر الجاري.

كما نرتقب المصادقة على مشروع قانون ميثاق المرافق العمومية، والذي سيسهم في تحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية؛

سادسا، دعوة زملائنا بالغرفة الأولى للتسريع بالمصادقة على مشروع تعديل القانون الجنائي المحال من قبل الحكومة منذ 2 يونيو 2016، وللتوافق حول جزاءات صارمة ورادعة لجرائم الإثراء غير المشروع، بما لا يحيد عن نهج محاربة الفساد دون تمييز والأهداف الكبرى التي حددها الدستور في هذا المجال، مع تأكيدنا على كون التأخر في اعتماد هذا المشروع من قبلنا كمؤسسة تشريعية يسهم، مع الأسف الشديد، في بعث رسائل سلبية للرأي العام الوطني؛

سابعا، مواصلة تنزيل وتقييم ورش إصلاح منظومة العدالة، بما يكرس استقلال القضاء ويضمن الاستقلال الفعلي للقضاة ويحصن العدالة ببلادنا من كل محاولات التسخير أو توفير الحماية لبعض مظاهر الفساد الاقتصادي والمالي، أو في سياق تصفية بعض الحسابات السياسية، وهو ما لا يمكن أن يتم أيضا إلا من خلال التركيز على محاربة الفساد ضمن أولويات السياسة الجنائية ببلادنا وفق مقاربة شفافة وواضحة بعيدا عن منطق الانتقائية.

وختاما، نؤكد السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه لا يمكن لمحاربة الفساد أن تبقى محكومة بمنطق الممكن على التراخي أو التقدم خطوات صغيرة وتخير الزمن السياسي للتقدم، كما حصل بالنسبة لعمل وأداء بعض هيئات الحكامة، كما يلزم أن تحصل القناعة بأن محاربة الفساد عملية لا تتوقف فقط على إنتاج الإطار الزجري، بل تتطلب أيضا وضع شروط يتم من خلالها إسناد الإصلاح سياسيا ومجتمعيا، بالشكل الذي يضمن أوسع التفاف حوله.

وبذلك، فهي مهمة الجميع وجب أن تنخرط فيها من جهة، الدولة بمختلف مكوناتها بإرادة سياسية حقيقية وقوية، والمجتمع بمختلف مؤسساته، والمواطنون بمختلف شرائحهم بمتابعة ويقظة قويتين، وهو ما يستدعي من جهة أخرى، أن تكون هذه الإرادة صارمة وتقطع مع التردد ومع الانتقائية في التعامل مع ملفات الفساد أو استغلالها في تصفية الحسابات، وهو ما يقتضي بالأولوية أيضا أن يكون شعارنا لمحاربة الفساد "لا أحد فوق القانون" وبما يجعل من محاربة الفساد أحد المداخل اللازمة والضرورية التي لا يمكن أن نتحدث عن أي تجديد للنموذج التنموي أو لنموذجنا التنموي بدونها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

تفاعلا مع جوابكم القيم وبعيدا عن أسلوب التشخيص وتفسير الواقع بدل التوجه نحو تغييره، فلا خلاف اليوم أن الفساد له كلفة اقتصادية واجتماعية وتنموية كبيرة، ناهيك عن آثاره السياسية والمعنوية السلبية على صورة المؤسسات، وكذا على المكانة الدولية للمغرب، فالخسارة التنموية تتراوح ما بين 5% و7% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل ربع ميزانية الدولة، وإلى حدود سنة 2018 وحسب تقرير منظمة (transparency)

الدولية، فبلادنا حصلت في إطار مؤشر إدراك الفساد السنوي على نسبة 40% وعلى الرتبة 81 بين دول العالم في مؤشر محاربة الفساد، مستحضرين أن هذه الحرب ضد الفساد مسؤولية جماعية وإن اختلفت المسؤولية التي تضع الحكومة في الدرجة الأولى والصدارة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على هذا الأساس، واستحضارا للمجهود الكبير المبذول من أجل الحد من آفة الفساد، المتمثل في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإحداث اللجنة الوطنية ذات الصلة والآليات المؤسساتية المتمثلة في الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة، وغيرها من المؤسسات المعنية، فإن الترجمة العملية لهذا المجهود لازالت محدودة الأثر.

وعليه، فإننا في الفريق الحركي، نؤكد على ما يلي، السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولا، إعادة النظر في كل القوانين ذات الصلة بمحاربة الفساد، عبر التركيز على تجفيف منابعه بدل زجر الممارسات والسلوكيات بشكل انتقائي ومحدود؛

ثانيا، تقوية اختصاصات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وفي مقدمتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، عبر مراجعة إطارها القانوني وتعزيز مواردها البشرية؛

ثالثا، إصلاح إداري، جوهري يجعل الإدارة في خدمة المواطن وليس المواطن في خدمة الإدارة، وهو ما يتطلب أجرأة ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليها دستوريا، وإعادة النظر في وظيفة المفتشيات العامة للوزارات التي أضحت، السيد رئيس الحكومة المحترم، مجرد مناصب عليا دون جدوى، ما عدا المفتشيات العامة لوزارة الداخلية والمالية؛

رابعا، إرساء قواعد قانونية وتنظيمية لتجويد الحكامة من خلال تحسين منظومة تدبير الصفقات والطلبات العمومية واعتماد الرقمنة وتنزيل الإدارة الإلكترونية وتحسين مناخ الأعمال والحد من منابع الريع بمختلف أشكاله؛

خامسا، تجفيف منابع الفساد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يتطلب كذلك توظيف الإعلام والتعليم لبناء مناعة ثقافية، تجعل المواطن والمسؤول السياسي والإداري في قلب هذه المعركة الوطنية ضد الفساد، بعيدا عن التوظيف السياسوي لهذه المعركة التي تهم جميع المغاربة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

<u>المستشار السيد محمد البكوري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم.

أكيد أنكم نجحتم في إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، ونحن متفقون معكم في كون الفساد هو السبب الأول في تخلف الشعوب ودمار الدول والحضارات وزوالها، فهو يؤدي إلى فقدان الدولة لعناصر التوازن بها مما ينعكس سلبا على السير العادي للمؤسسات، لذلك وجبت محاربته والتصدي له عن طريق المؤسسات وفي احترام تام للقانون.

وأمام هذه الخطورة، أضحت محاربة الفساد واجبا أساسيا نتحمل فيه جميعا، كل من موقعه، مسؤولية مشتركة.

لذلك، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الأمر يتطلب كذلك توفر عوامل مشتركة يتداخل فيها المجتمعي والسياسي والإداري والديني ومحاربته ومحاصرته، ليس بلغة الخشب التي جعلت اليوم الجميع في سلة واحدة.

السيد رئيس الحكومة،

يجب على الفاعل السياسي أن يقتنع تماما بأن محاربة الفساد لا تعني بالضرورة محاصرة الفاعل الإداري والتضييق عليه، وأحيانا ترهيبه عن طريق تسويق خطاب سياسي فلسفي وبعيد كل البعد عن التحليل العلمي والواقع للظاهرة، مما قد يؤدي إلى جمود على مستوى العمل الإداري بأغلب الإدارات العمومية، ويوقف كذلك الحس الإبداعي للإدارة، مما يجعلها حبيسة لمنهج كلاسيكي في التسيير يدخلها غرفة الانتظار، وغير خاضع لمبدأ أساسي جوهري ترتكز عليه الإدارة ألا وهو مبدأ التجديد والتحديث.

لذا، مفروض فينا اليوم كفاعلين سياسيين التخلي عن الخطاب السياسي الذي يبخس بشكل غير مباشر عمل المؤسسات في محاربة الفساد أو يتجاهل دورها في محاربته كمؤسسة القضاء والتي لها من الوسائل والكفاءة والخبرة ما يمكنها من القيام بالتصدي لهذه الظاهرة بشكل يحترم فيه القانون، يجب بناء خطاب سياسي ينطلق من الواقع ويتأسس على تحليل علمي لمحاربة الفساد والذي يبدأ انطلاقا من مؤسسة المجتمع والمؤسسات التربوية، وذلك ببناء مناهج تعليمية وتربوية محكمة تأخذ بعين الاعتبار كل السبل المتاحة لتحقيق هاذ الغرض.

لذا، يجب علينا، السيد رئيس الحكومة، النهوض بمنظومة التربية والتعليم بهدف إدخال ثقافة النزاهة ومحاربة الرشوة والمحسوبية والغش وإقصاء الكفاءات والمحاباة، وبصفة عامة، إساءة المعاملة وأي شيء ضد الصلاح.

وكذلك تربية الناشئة باعتبارها أحد الدعامات التربوية التي نبني بها جيل جديد يحسن هذه المصلحة ويدافع عنها، إضافة إلى التأطير الديني في المساجد عبر تكثيف أساليب الوعظ والإرشاد والهداية، وهنا لابد أن ننوه بعمل إذاعة محمد السادس ودورها الرائد في هذا الإطار.

لذا، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أن الثقة في مؤسسات

الدولة أمر ضروري وأساسي، فكل اهتزاز لهذا العنصر يفقدنا شركاء أساسيين داخل وخارج الوطن، وسيعطل عملية الاستثمار التي تبقى بالنسبة عنصر أساسي وضروري في مواجهة اختلالات الضاغطة على الدولة والمرتبطة أساسا بالتشغيل ومعضلة البطالة، فالثقة في كافة مؤسسات الدولة تبقى أحد دعائم الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، استنفذ الوقت ديالو.

فريق الاتحاد المغربي للشغل كذلك، الفريق الدستوري كذلك.

المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لابد أن أهنئكم في البداية على الارتياح، بل والفرح الطفولي الذي تتحدثون به عن واقع الفساد في المغرب.

فقد قلتم أن كل مؤشرات في تحسن وصرحتم أن اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ساهم في تغيير الوضع بشكل جذري، وطلبتم منا عدم التهويل وعدم التهوين.

لكن الواقع، السيد رئيس الحكومة، هو أنه اليوم في المغرب عوض محاربة الفساد والفاسدين يتم قطع الأصبع التي تشير إلى الفساد.

فحزبكم، السيد رئيس الحكومة، جاء إلى الحكم بشعار محاربة الفساد، لكن تحولتم خلال ثماني سنوات إلى حماة حقيقيين للفساد.

وقد صرح سلفكم أنه لن يطارد الساحرات، وأصدر عفوا في قانون المالية لسنة 2014، على العفو الضريبي، وأنتم، السيد رئيس الحكومة، في عهدكم وفي قانون المالية لهذه السنة جئتم بثلاث مواد منها المادة 7 و8 اللي كيعطيو العفو الضريبي الثاني في ظرف سنوات، وأيضا يساعدون المتهربين والمتملصين من الضرائب، وأيضا يساعدون على تبييض الأموال.

قد شنفتم آذننا اليوم، السيد رئيس الحكومة، بسرد البرامج 10 للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتكلمتم عن الرقمنة والأخلاقيات وتحسين الخدمة، واش هذا هو الفساد السيد رئيس الحكومة؟ وهكذا غادي نحاربوه؟

في عهدكم، السيد رئيس الحكومة، القانون اللي صدر ديال الحصول على المعلومة صار قانونا لمنع الحصول على المعلومة، والاستراتيجية ديال محاربة الفساد صارت طريقة للالتفاف وترك الفاسدين.

الفساد الحقيقي، السيد رئيس الحكومة، هو الموجودة في الصفقات العمومية، وأنتم تعرفون ما يجري هناك، الفساد، السيد رئيس الحكومة، هو انتشار، أنا غادي نعاودها لك بالطريقة باش قلتيها، انتشار الرشوة في كل مناحي الحياة في المغرب، خليني من الأرقام وذاك الشي اللي تيقولو لك اللي دايرين بك، نزل للشارع وسول المواطن، ما كاينش شي إدارة اليوم ما فيهاش انتشار ديال الرشوة، الفساد أيضا، السيد رئيس الحكومة، هو اللي كاين في مجال المحروقات واللي ما قدرتو ديرو فيه والو، واللي نهب جيوب المغاربة وبقيتم مكتوفي الأيدي.

الفساد، السيد رئيس الحكومة، هو الموجود في مجال العقار، وآخر مثال هو "باب دارنا"، ولابد هنا أن أذكر الملف ديال 1884 مستفيد أو مواطن من سوس اللي صدر لصالحهم واحد القرار عاملي لتعويضهم على الهدم اللي وقعو لهم في المباني ديالهم، ولحد الساعة مازال كيعانيو.

السيد رئيس الحكومة،

الفساد هو الموجود في القضاء، القضاء، طبعا مع استثناءات هناك قضاة نزيهون، لكن في وسط فاسد يصعب أن يستمر القاضي النزيه نزيها.

السيد رئيس الحكومة، لابد أن أقول لكم ومن مرجعيتكم **"يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ"** صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين الذين قاموا بالتعليق على أسمو.. ولكن غير نقول لكم واحد القضية اسمحوا ليا.

عدد كبير من الأفكار ماشي من الأشخاص، من الأفكار التي طرحت هو تهرب من مناقشة الموضوع.

الواحد ما عارفش أشنو هو الفساد ما كيناقش الفساد، مشا كيدور في أي حاجة جات في بالو وكيقولها، اسمحوا ليا.

ثم أيضا واحد القضية أخرى أنا خلعتيني بهذيك الآية، لأن أي واحد طبقها على راسو غادي يلقى مشكل، اسمحو لي، مكافحة الفساد خاصنا نكونو صريحين مع روسنا، وما دخلوش الجانب الحزبي، إذا دخلتو الحزب، حزب العدالة والتنمية جاء لمحاربة الفساد ولازال سيحارب الفساد، ولكن ما دخلوهش، ما دخلوناش فهاذ الشي، أنتوما اللي دخلتوه.

أريد أن أؤكد غادي تهزو البورطابل ديالكم وديرو (Transparency international) غادي يخرج لك..

أنا في الشارع أيضا ماشي غير أنت، أنا في الشارع يوميا ومع المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لحظة، نقطة نظام حتى نخفف من هذه الرتابة على الأقل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنطلب منك السيد الرئيس تطبيق النظام الداخلي كما هو عندنا.

هذه جلسة نستمع فيها إلى السادة البرلمانيين، ثم بعد ذلك نستمع إلى جواب السيد رئيس الحكومة.

كلام ثقيل تقال السيد الرئيس أمام السيد رئيس الحكومة بأوصاف اللي ما بغيناش نوضو نديرو شي احتجاج، لما يتكلم السيد رئيس الحكومة ويجاوب نتمناو يتعطاه الحق والفرصة في الجواب، كل له فرصته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، وهو كذلك.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

إذا دخل أي واحد للموقع ديال منظمة الشفافية الدولية، الآن خرجتو في البورطابل ديالي، أراه في الترتيب ديال المغرب وفيه النقطة ديال المغرب، فيه أن المغرب الأول مغاربيا، المغرب الثالث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السابع أو التاسع على مستوى إفريقيا من 53 دولة، على أن المعدل ديالو هو المعدل العالمي، 43% هو المعدل الدولي في العالم، أما معدل الدول العربية هو 34% احنا أعلى من الدول العربية، أعلى من معدل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعلى من المعدل الإفريقي، ويساوي المعدل العالمي في مجال مكافحة الفساد.

هاذ الشي خرجتو دبا وكتبته، معنى ذلك أنه على مستوى المؤشرات ما عندكمش، تقولو هاذيك المؤشرات غالطة هذاك شغلكم معها، كاتبو هاذيك المؤشرات، لكن هاذي المؤشرات كانت ظالمة للمغرب لسنوات، بالعكس اليوم بدأت تنصف بلادنا.

سأرجع للبرنامج الحكومي، البرنامج الحكومي فيه 4 النقط:

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد، حققنا هذا، الحمد لله، هاذ السنتين وغادي يتحسن أكثر؛

- الثاني، ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، بتخصيص الموارد اللازمة لها، إرساء نظام فعال لتتبعها، هاذ الشي درناه، كنتبعو، الإخوان قال لك علاش ما خرجتيش القانون الفلاني؟ علاش؟ لأن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي برنامج فيها كل عام أشنو غادي يدار فيه، ما يمكنش دير كلشي في عام واحد، تيقول لك 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 إلى 2025، كل عام تنديرو البرنامج، يمكن ما تنديروش 100% دائما، 70%، 80% تدار ديال البرامج ديال الأهداف ديال كل سنة؛

- ثالثا، ترسيخ منظومة القيم لدى المغاربة، هاذ الشي خاصنا نتشاركو فيه جميعا؛

- إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين المتعلقة بالرشوة وخلق مقتضيات النزاهة، ذاك الشي علاش درنا الشبكة الوطنية للشكايات.

تنظن أن الأهداف احنا غاديين فيها تنحققوها وفق مقرر، ما عندكش شي هدف آخر، هاذو الأربعة اللي كاينين.

غادي نجي للقضية ديال، مع الأسف الشديد، كاين مجموعة الألفاظ، مجموعة ديال الأمور تتقال على التعيين في المناصب العليا، وأظن بأن الأخ اللي تدخل ذاك الشي كاع اللي قلت هاذوك ماشي مناصب عليا، المناصب العليا عندنا قانون ديال التعيين في المناصب العليا ومرسوم تطبيقي لهذاك القانون، احنا ملتزمون بتطبيق ذلك القانون، تكون فيه بعض الاختلالات إلى آخره، إلى ظهر لك شي حاجة وصل لنا الشكاية، الشكايات اللي تتوصلنا تنعالجوها، تنحاولو نتدخلو ميدانيا باش نعالجوها، إلى ما وصلتنا حتى شي شكاية، إذن الأمور تسير.

أما ما قلته بأن الأغلب، 95% من الذين عينوا في المناصب السامية، اللي هو تيتعينو في مجلس الحكومة أو في المجلس الوزاري، 95% عندهم لون سياسي هذا باطل، لا أساس له من الصحة، وهذا استهانة بهاذ الناس الأطر اللي تيخدمو في الإدارة اللي حتى واحد ما تيعرفهم بالمناسبة، تيخدمو بتجرد، إلى كان شي واحد فيه شي حاجة غنقبطوه ونتقبطو به.

بالمناسبة، هذا التقرير ديال الرئاسة العامة ديال النيابة العامة، ها هو التقرير ديال 2018 وغيصدر التقرير ديال 2019، وفيه تخليق الحياة العامة وحماية المال العام، وفي القضية ديال التبليغ عن الرشوة في حالة تلبس، القضية ديال التبليغ عن الجريمة الرشوة، التبليغ عن جرائم الفساد المالي والعدد ديالها والناس اللي تيتحاكمو الآن والذين حوكمو، ومقسمين على حسب القطاعات ومقسمين على حسب التوزيع القطاعي على التوسيع الجغرافي، على المآل ديالهم إلى آخره.

فلذلك، هناك جهد يتم، تقولو ليا هذا العدد اللي تيتحاكم خاصنا نحاكمو وحدين آخرين، أنا متفق معكم ولكن لا يمكن أن يحاكم الناس غير هكذاك بالظن.

ولذلك، قلنا هذا عمل تشاركي، أنا تنحيي البرلمانيين اللي عندهم هاذ الغيرة، ولكن جيبو لنا ملفات الله يرحم باكم، أنتم عاجزون عن أن تأتوا

بملفات واقعية باش نعالجوها في الوقت.

جيبوها لنا واحنا غادي نعالجوها، أي شكاية كاينة أنا أحرص على أن نتتبعها وعلى أن نصل إلى النهاية في معالجتها، جيبو لنا شكايات، وما قيل في التعيينات في مناصب عليا أو في المناصب السامية غير صحيح، غير صحيح نهائيا والأمثلة اللي تعطات هاذو كاع ما داخلين في المناصب السامية ولا في المناصب العليا.

طيب، ملف "باب دارنا" أسف كثيرا نقول لك، هو واحد الملف خارج القانون، لا علاقة له لا بسلطة عمومية ولا بمسؤول ولا بأسمو.. هو الآن أمام القضاء، ما عندناش علاقة به هذاك مشى اسمح لي، هذاك مشى ومشاو عند موثق وجاو الناس تيشريو عندو أشنو دخلنا احنا سقنا الخبار..

اسمع لي، القضاء سوف يحدد المسؤوليات.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس المحترم، السيد الرئيس، أرجوك، أرجوك.

راه من دون التوجه لجهة معينة أنتم تحاورون كافة مكونات المجلس، بلا مقاطعة.

السيد رئيس الحكومة:

نحاورو الكافة، خصك توقف ليا هذا فاش تهضر، الرئيس الرئيس، ما عليش.

هاذ الملف هذا القانون، هذا الملف القانون ينظم عملية البيع ديال العقارات التي في أثناء الإنجاز (en cours d'achèvement) فهمتني؟ (la VEFA[2])، هذا تينظمو القانون، وتيقول هذا لا ينطبق إلا عندما يكون العقار مسوى، وعندما تكون الرخصة ديال البناء موجودة.

ولذلك، هذاك الشي، هذاك العقد اللي تيدار في إطار هاذ البيع ديال العقار في إطار الإنجاز خاص تكون فيه رخصة البناء، هذا ما عندوش رخصة البناء، أنت مشيتي عند واحد مول الحانوت، قلت ليه بيع ليا هذا، قالك نبيعها لك ولكن نجيبها لك غدا، هاك أسيدي واحد 2 مليون وغدا جيبها ليا، الغد جيتي لعندو يقول لك ما عطيتني والو.

أش دخل الدولة في هاذ الشي؟ هاذ الشي اللي كاين، احنا درسنا الموضوع دراسة ومتبعنو، النيابة العامة الآن تتحقق وها هو أمام القضاء وسيحدد، مع الأسف، هاذ الشي اللي وقع، لكن مع الأسف..

طيب أنا غادي نقول الله يجازيكم بخير، الله يجازيكم بخير، يجب ألا نتحدث عن الفساد بالطريقة التعميمية التي تعطي انطباع سيء، الفساد موجود، محاربة الفساد ضرورة بالنسبة لنا جميعا.

ولكن ثانيا، اللي تيهضر على الفساد أنا ما تبقاش تقولو ليا هذيك القضية ديال الاتهام بالتستر إلى آخره، حتى أنا نقول لكم أنتوما مشاركين في الفساد، ونبقاو نضغطو وندخلو في اسمو، ما كاينش أشخاص، أنا تنذاكر على العموم كما قال السيد الرئيس.

فلذلك، إما أننا سنحترم بعضنا البعض والسي عبد الإله إبن كيران راه قال هنا واحد القضية، قال أنا جيت نحارب الفساد فإذا لقيتو هو اللي محاربني ومحاصرني، تيحاربني، هاذ الشي اللي وقع لنا دابا، فهمتني؟

أما نحن جادون في محاربة الفساد ونحن صفحتنا بيضاء، ما عندها لا شركات لا أموال لا أسمو.. احنا هنا باش نقومو بالواجب ديالنا الوطني وباش نقاوموه إلى النهاية، ولكن التقارير الدولية وتحسن لهذه المؤشرات دليل على أن هناك تحسنا في هذا المجال، وكون هذاك مؤشر ديال محاربة الفساد، ونزلنا فيه غير مرتبة وحدة كون نوضتو علينا الصداع، كنت قلتوها احنا نقصنا.

دابا فاش زدنا 17 مرتبة بحال إلى ما كاين والو، بالعكس وهذا كما قلت هذا عمل مشترك الجميع قام به، القطاع الخاص شريك فيه، المجتمع المدني شريك فيه، المدرسة شريكة فيه، المؤسسات الدستورية شريكة فيه، والحكومة والمؤسسات الرسمية شريكين فيه، هذا والبرلمان شريك فيه لأن لقاو أنتوما تتصادقو على عدد من مشاريع القوانين تمناو إلى آخره، ولكن نديرو النقد الذاتي احنا وحتى أنتوما ديرو النقد الذاتي، غير معقول ديال هذا مشروع القانون اللي فيه معاقبة الإثراء غير المشروع يبقى 4 سنين في البرلمان، حتى انتوما ديرو شوية ديال النقد الذاتي، ومشاريع قوانين أخرى، دوزو ذاك الشي بسرعة باش نستطعو نحاربو، لأن الآليات القانونية هي آليات فاعلة في محاربة الفساد، ونحن نصر عليها وخاصها تكون.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

باقي لنا الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني لهذه الجلسة والمحور المتعلق بالأسرة والمرأة والطفولة.

عندنا 5 أسئلة في هذا المحور، نبدأها بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود ما تبقى من الوقت، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول "السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة"؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

[2] **V**ente en **E**tat **F**utur d'**A**chèvement

الفريق الاستقلالي المحترم أشنو السؤال ديالكم؟

نفس السؤال.

الفريق الحركي؟

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

الأخت الوزيرة،

الإخوان الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

قبل التفاعل مع موضوع هذه الجلسة الشهرية، لابد من الخوض في السياسات العمومية الاجتماعية في شموليتها إذ نسجل في الفريق الحركي تعدد البرامج والاستراتيجيات التي تدخل في إطار منظومتي الدعم والتماسك الاجتماعيين، إلى أن مردوديتها تبقى دون الطموحات والتطلعات كنتيجة حتمية، إذ تشتت الجهود والإمكانيات مما يستدعي الانتقال من منطق التماسك الاجتماعي إلى خيار التنمية الاجتماعية وعمادها الاستهداف الشمولي للأسرة بكل مكوناتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بهذا الموضوع الذي نعتبره في غاية الأهمية، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، فيما يخص السياسات العمومية التي تستهدف دعم مكانة المرأة التي تشكل أزيد من نصف عدد ساكنة المغرب ب 50.47% وفي بيانات البنك الدولي لسنة 2017، نسجل أن وضعية المرأة ببلادنا خلال السنوات الأخيرة عرفت تقدما ملموسا وراكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية، متطلعين في الفريق الحركي إلى إغناء وتعزيز هذا الرصيد من خلال تقييم هذه الإجراءات التمييزية المبنية على الكوطا والعمل على كسب التحدي الأساسي في مسار تعزيز حقوق المرأة، ألا وهو النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللغوية والثقافية للنساء، لا سيما في ظل واقع المعاناة والفقر والهشاشة التي يعانين منها، خصوصا في المناطق القروية والجبلية وشبه الحضرية.

وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى بلورة سياسات عمومية ناجعة تضع المرأة القروية والجبلية في صلب اهتماماتها، مع التأكيد كذلك على استحضار مكانة المرأة الأمازيغية في هذا البرنامج والسياسات العمومية.

ثانيا، بالنسبة لوضعية الطفولة فرغم المجهودات المبذولة لتحسين المؤشرات الأساسية المتصلة بحقوق الطفل، فإننا نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى مخطط عملي مبني على رؤية سياسية واضحة المعالم توفر الأرضية القانونية والمالية لتنزيل البرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى العناية بهذه الفئة، كالمخطط المندمج لحماية الطفولة، وبرنامج يقظة المتعلق بالعاملات القاصرات بالمنازل وتقليص نسبة الهدر المدرسي والحد من نسبة وفيات الأطفال الرضع، والتنزيل الفعلي لإلزامية التعليم الأولي وإدماجه تدريجيا في التعليم الابتدائي، دون أن ننسى الأطفال في وضعية الإعاقة بمختلف أصنافها كأولوية لدينا جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

بغيت نطلب منكم واحد المسألة، الله يجازيكم بخير، هو أنه المنح اللي كيتعطاو لهاد الجمعيات اللي هما متطوعين عندهم الإشكالية ديال الصرف ديال هذه المنح، ديال هاد العام ما كتجيهم حتى للعام الآخر، وبالتالي (La CNSS[3] ديال هاذ العمال والعاملات اللي تيكونو في هذه الجمعيات كيلقاو المشكل ديال الصرف ديال هاذ المستحقات ديالهم، وكيولي كيطلع عليهم واحد المبلغ كبير في (La CNSS) وهم لا ذنبا لهم في هذا.

فكنطلبو من السيدة الوزيرة، راه حاضرة الله يجازيها بخير، تتعاون مع هاذ الناس اللي عاطيين الوقت ديالهم، وهاذو ناس اللي كيعانيو، لأنهم هما أباء لهاذ الأطفال هاذو، هما اللي كيتطوعو، وبالتالي هاذ الجمعيات مادام الناس متطوعة، كنتمنى أن السيدة الوزيرة أنكم تتعاونو فيها.

كاينة مسألة أخرى اللي طلبناها من السيدة الوزيرة، هو أننا نمشيو لواحد الدراسة حقيقية، منين جاي المشكل؟ من الأول نحلو المشكل من الولادة، ماشي حتى يخرج الطفل معاق، عاد كنبقاو نعيشو معه المشاكل ديالو، راه كاينة إمكانية حاليا، أننا نلقاو ويمكن السيدة الوزيرة دير واحد الدراسة في هاذ المسألة، كاين الزواج ديال إبن العمومة، كاين بزاف ديال المشاكل اللي يمكن لنا نتخطاوها والطفل في البطن ديال الأم ديالو.

وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، راه يمكن نلقاو حلول كبيرة اللي قبل ما نطيحو في إشكاليات من بعد، وكنبقاو كتكون أموال باهظة، وما كيكونش الحل.

وبالتالي هاذ الدراسة هاذي، كنطلبو من السيد رئيس الحكومة يتعاونو السيدة الوزيرة باش تخرج للوجود.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

...للحكومة للنهوض بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة، يسائلكم عن "السياسة العامة الحكومية في مجال حماية المرأة والأسرة وكذا الطفولة"؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل السيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه.

الحقيقة، غنقول لكم بصراحة، كنشكركم على هاذ السؤال، ولكن هو سؤال محير، جمعتو لي ثلاثة ديال الأمور، كل واحد فيهم خاصو سؤال.

أولا، ما تبقاوش تجمعو ليا هكا المرأة مع ذوي الاحتياجات الخاصة اللي كانت.

المرأة تحتاج لواحد المحور خاص باش نهضرو على المساواة فين كاينة، الجهود التي تمت، الخطة اللي كاينة، المستقبل، إلى آخره، هذا مستقل.

الأسرة أيضا مستقل، الطفولة مستقل.

فلذلك أنا حيرني هاذ السؤال، ما عرفت كيف غادي ندير ليه والوقت قصير، ولذلك سأعطي رؤوس أقلام.

شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

وافقتم السيد الرئيس على هاذ المحور بالصيغة اللي طرحنا.

السيد رئيس الحكومة:

(أنا كنت مسافر، جاني، قالوا لي كذا قلت لهم كذا، ما عنديش أنا، ما عرفتش واش عندي أنا الحق أنا نرد).

طيب، السياسة الحكومية في مجال الأسرة، أنتم تعرفون بأن الأسرة لابد أن تحظى باهتمام خاص وكبير، واحنا بطبيعة الحال نعمل في إطار الإستراتيجية العامة لبلادنا في أن يدمج البعد الأسري في جميع السياسات العمومية وتنفيذ جيل جديد من الإجراءات من البرامج لمواكبة الأسر ومساعدتها على الحفاظ على استقرارها، وعلى أن تكون قادرة على أن تقوم بأدوارها، وخصوصا الدور ديال التنشئة الاجتماعية.

وهاذ البرامج هي داعمة واستباقية، أذكر منها بالخصوص:

أولا، تعزيز ودعم الوساطة الأسرية، وهاذي تتم بالخصوص عبر دعم مبادرات الجمعيات وتكوين الموارد البشرية فهاذ المجال، وإنشاء مراكز نموذجية.

ثانيا، إرساء وتطوير دعائم التربية الوالدية، وهذا أيضا بصدد إعداد إطار مرجعي للنهوض بالتربية الوالدية وتطوير برامج للتكوين في هذا المجال.

ثالثا، تحسين شروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وهو الذي قمنا به من خلال إصدار القانون رقم 83.17 بتاريخ 22 فبراير والذي غيرنا به شروط الاستفادة ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي والذي صدر من قبل في سنة 2010، في 13 دجنبر 2010، هاذ مشروع القانون صدر في 2018 والذي أضاف إلى مستحقي النفقة من الأولاد بعد انحلال ميثاق الزوجية كل من مستحقي النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم وليس فقط بعد الطلاق، مستحقي النفقة من الأم بعد وفاة الأم نفسها، مستحقي النفقة من الأطفال المكفولين والزوجة المعوزة المستحقة للنفقة.

وبالتالي تطور هذا الصندوق لا من حيث عدد النساء اللواتي يستفدن منه ولا من حيث عدد الأطفال ولا من حيث المبالغ المالية.

رابعا، هناك مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والتي تهدف إلى، عندها أهداف إستراتيجية واضحة، الحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة، توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية، تطوير المواكبة الأسرية والتوعية والتحسيس، الرصد واليقظة وتطوير الشراكة والبحث العلمي في المجالات المرتبطة بالأسرة.

فيما يخص السياسة العامة في مجال حماية المرأة، وأنتم تعرفون بأن هذا المجال فيه عدد من المقتضيات الدستورية، فيه عدد من المقتضيات القانونية، والتي تؤمن وتعمل على النهوض بحقوق المرأة وحماية هذه الحقوق، ومن هنا اعتمدت سياسة عمومية هي الخطة الحكومية "للمساواة، إكرام 2" والتي كنت قد قدمت عرضا إضافيا عليها في مجلس النواب منذ سنة تقريبا.

هاذ الخطة الحكومية "المساواة، إكرام 2" أتت بعد أن تم تنفيذ وتقييم الخطة الحكومية "إكرام رقم 1"، وجعلت هذه الخطة الحكومية 2017-2021 ضمن أولوياتها، خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء، وخصوصا النساء في وضعية هشاشة والنساء في العالم القروي، وعرفت سنة 2019 الشروع في إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق سنة 2030.

تشمل هذه الخطة مجالات معينة ذات الأولوية، فيها 4 مجالات موضوعاتية و3 مجالات عرضانية:

- تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا؛
- حقوق النساء في علاقتها بالأسرة؛

- مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
- حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛
- نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبني على النوع؛
- إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
- التنزيل الترابي لأهداف الخطة "إكرام 2".

وإذا لاحظتم راه كاين واحد القضية درناها منذ البداية عند تأسيس هذه الحكومة، الوزارة المعنية كانت سميتها "وزارة التضامن والأسرة والمرأة"، احنا حيدنا المرأة درنا المساواة، باش نعطيو واحد البعد جديد الذي يعني أنه الاهتمام بالمرأة في إطار واحد الأفق واسع جدا، يعني النهوض بحقوق المرأة ومساواة المرأة وإدماجها اقتصاديا.

تتضمن الخطة 23 هدف و83 إجراء، متعددة لا حاجة إلى الوقوف عندها، ولكن بعدها أرسينا آليات ديال التنفيذ ديال هاذ الخطة فيها اللجنة الوزارية للمساواة، والتي عقدت عدد من اجتماعاتها، 4 الاجتماعات وهي الآن بصدد الإعداد للاجتماع الخامس، وأيضا لجنة تقنية بين قطاعية مكلفة بتتبع تنفيذ الخطة وتتبع تنفيذ مختلف برامجها.

الآن أين وصلنا في تنفيذ هذه الخطة اليوم؟

أولا، في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، يمكن أن أقول أنه عندنا واحد المجموعة ديال الأهداف تحققت، ولكن أيضا أطلقت دراسة حول البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء، يهدف إلى تقوية الإطار المؤسساتي الذي يعزز هذا التمكين الاقتصادي، ولكن يمكن أن نقول بأن المغرب حقق نتائج مهمة في آخر تقرير أصدرته مجموعة البنك الدولي تحت عنوان "المرأة، المقاولة والقانون"، حيث حقق المغرب 75.6 نقطة مقابل فقط 73.13 خلال النسخة الماضية، وهو ما يفوق المعدل العالمي المسجل بالنسبة ل 190 دولة التي يشملها هذا التقرير، وكذلك يفوق المعدل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانيا، أحدثت جائزة تميز المرأة المغربية منذ 2015، هذه تمنح للأفراد والهيآت اعترافا لهم بمجهوداتهم في النهوض بحقوق المرأة، وتسلم بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمرأة المغربية، والذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة، وقد حدد مرسوم إحداثها مجالات التباري والتي شملت المجال الإبداعي والمجال التنموي والمجال الاجتماعي.

إلى حدود سنة 2019 تم تنظيم 5 دورات، تم تتويج 17 مبادرة نسائية، تبارين بمشاريع ومبادرات تصب في مجالات موضوعاتية، اجتماعية، تنموية.

- الدورة الأولى: التنمية الاجتماعية؛
- الدورة الثانية: التمكين الاقتصادي للمرأة؛
- الدورة الثالثة: إحداث المقاولة النسائية؛
- الدورة الرابعة: المبادرات الاقتصادية الموجهة للعالم القروي؛
- الدورة الخامسة: الإبداعات الفنية لدعم قضايا المرأة.

وللإشارة ساهمت جائزة تميز المرأة المغربية في فتح آفاق جديدة واعدة للمتوجات وإحداث نقلة نوعية في مسارها المهني، وهذا أيضا هو آلية ووسيلة لاكتشاف عدد من الطاقات الإبداعية من النساء والمقاولات النسائية في مختلف المناطق، وخصوصا في المجال القروي، وبالتالي التعرف عليهن والتعريف بهن وتتويجهن وتشجيعهن، هذا هو الهدف ديال هاذ الجائزة.

ثالثا، تعزيز شراكة مع الجمعيات:

وذلك في إطار إقرار معايير شفافية تمويل برامج الجمعيات، تم اعتماد طلبات العروض في مجال دعم المشاريع، حيث يتم منذ سنة 2012 الإعلان عن طلب عروض تقديم مشاريع برسم كل سنة مالية، تهم بالنسبة لملف المرأة دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء، دعم مراكز مناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

وتم في هذا دعم عدد مهم من الجمعيات، أكثر من 223 مركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، منذ إحداث هاذ الآلية بمبلغ إجمالي قدره 72 مليون درهم.

رابعا، في مجال تعزيز مشاركة النساء في الولوج لمناصب المسؤولية:

بطبيعة الحال، هذا دارت فيه دراسة منذ 2015 نحو حكومات دامجة ومنفتحة، تعزيز مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، هذا تقرير في 2015 رصد هذه الظاهرة، رصد آليات تجاوز الإشكالات الموجودة، وقمت دورات تكوينية لتقوية قدرات النساء المرشحات لانتخابات أعضاء مجلس النواب أو البرلمان من قبل، ثم من بعد التشاور العمومي في مجال المشاركة في ترشيح النساء والمناصب ديال المسؤولية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نسجل بأن عدد النتائج مهمة، تعزيز مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، ارتفعت نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية بحوالي 7 درجات ما بين سنتي 2012 و2018، انتقلت من 31% سنة 2012 إلى 39% سنة 2018.

كما سجل تولي النساء لمناصب المسؤولية والمناصب العليا للوظيفة العمومية تطور مستمر، انتقل من 10% سنة 2001 إلى 22% سنة 2018، كما سجلت 15% بالنسبة للمناصب العليا وحدها.

ولوج المرأة إلى خطة العدالة، وذلك تفعيلا للقرار الملكي السامي في 23 يناير 2018، القاضي بتمكين المرأة من ولوج خطة العدالة في إطار المساواة بين الجنسين، من خلال مشاركة النساء في مباراة لولوج خطة العدالة في ماي 2018، وقد بلغ عدد الناجحات في المباراة 279 امرأة بنسبة 37% من الناجحين لأول مرة، وهذا أيضا خطوة مهمة؛

خامسا، في مجال حماية النساء وتعزيز حقوقهن ومحاربة العنف ضد النساء:

في هذا المجال، أنتم شاركتم معنا في إصدار القانون 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي أعد وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، ونشر في مارس سنة 2018 بالضبط في الجريدة الرسمية، يحدد

المقتضيات الأساسية المتعلقة بالتصدي لظاهرة العنف ضد النساء، وهي زجر مرتكبي العنف، الوقاية من العنف، حماية ضحايا العنف، التكفل بضحايا العنف، ويتضمن هذا القانون مجموعة من المقتضيات التي من شأنها حماية النساء من العنف.

وفي إطار تنزيل مقتضيات هذا القانون تم تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف في شتنبر 2019، ويتوخى من إحداث هذه اللجنة تعزيز مأسسة آليات التنسيق بين المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن باعتبار الصلاحيات الهامة التي أسندت إلى هذه اللجنة بموجب القانون، خاصة على مستوى ضمان التواصل، ضمان التنسيق بين مختلف التدخلات لمواجهة العنف ضد النساء، وأيضا أحدثت لجان جهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى بعض الدوائر القضائية لمحاكم الاستئناف، وذلك تنفيذا لمقتضيات المواد من 13 إلى 16 من قانون محاربة العنف ضد النساء حول إحداث اللجان الجهوية المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

كما أحدثت خلايا ووحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف في عدد من الإدارات والمؤسسات، منها المحاكم، منها القطاعات المكلفة بالعدل، والصحة والشباب، والمرأة، والمديرية العامة للأمن الوطني، والقيادة العامة للدرك الملكي، والتي تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة والفعالة للنساء ضحايا العنف من استقبال واستماع، من توجيه، من إرشاد، حيث تم إحداث 88 خلية في المحاكم و99 خلية في المستشفيات العمومية إلى غاية يونيو 2019.

على المستوى الوقائي تمت مأسسة الحملات الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وهي حملات سنوية تحسيسية موجهة لعموم المواطنين والمواطنات في مجال محاربة العنف ضد النساء.

- إحداث وتدبير فضاءات متعددة الوظائف للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي وعلى المستوى المحلي، باعتبارها بنيات اجتماعية للقرب تقدم عدة خدمات لفائدة النساء في وضعية صعبة بشكل عام، وكذا النساء ضحايا العنف بشكل خاص من بينها خدمات الاستقبال، خدمات الدعم، خدمات المواكبة، وتوفير خدمة الإيواء المؤقت، المواكبة وتقوية القدرات، التحسيس بالتوعية بحقوق النساء، وقد تم إحداث 40 فضاء متعدد الوظائف وبرمجة 25 فضاء إضافي ما بين سنة 2019-2021؛

- تطوير المعرفة بظاهرة العنف ضد النساء، حيث عملت الوزارة الوصية على إنجاز البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء بهدف تحيين المعطيات وتطوير المعرفة بالظاهرة، وقد أعلنت الوزارة على النتائج الأولية لهذا البحث الوطني بتاريخ 14 ماي 2019؛

- إحداث "المرصد الوطني للعنف ضد النساء" باعتباره آلية وطنية ثلاثية التركيب تضم إلى جانب القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع، جمعيات المجتمع المدني ومراكز البحث والدراسات الجامعية في هذا المجال، وتتمثل المهام الأساسية لهذا المرصد الوطني للعنف ضد النساء في الرصد واليقظة من خلال تجميع المعطيات الإحصائية والمؤسساتية وتعميق البحث والمعرفة بهذه الظاهرة وفتح النقاش حولها، وخلال مرحلته الأولى 2015-2018 أصدر المرصد تقريرين سنويين متضمنين لمعطيات وتوصيات لمواجهة الظاهرة؛

- تفعيل وتطوير المنظومة المعلوماتية والمؤسساتية بهدف التمكن من تجميع المعطيات وتوحيد مختلف البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني كما على المستوى الجهوي والمستوى المحلي.

هذا، وفي إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي، لاسيما الإجراء المتعلق بإطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، تعمل الحكومة على إعداد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وفق رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والالتزامات الدولية لبلادنا.

- أخيرا، سادسا، مجال نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، ذلك أنه هناك جهود تبذل في مجال مواجهة ومحاربة هذه الصور النمطية، حيث خصص المحور الخامس من الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" لنشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبني على النوع الاجتماعي وفق عدد من الإجراءات التي يتم تعزيزها حاليا، كما تسهر الوزارة على مواكبة أشكال المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام الذي تم إحداثه سنة 2014 والذي يعد آلية وطنية لتتبع ورصد صورة المرأة في الإعلام، في وسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت إلكترونية أو بصرية أو سمعية أو صوتية أو مكتوبة، وذلك من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لرصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة.

إذن هذه هي المحاور ديال الخطة الوطنية "إكرام 2" والتي حققت جزءا من أهدافها، وهي مستمرة وإن شاء الله لتحقيق باقي هذه الأهداف.

بالنسبة للسياسة العامة للحكومة في مجال حماية الطفولة، بطبيعة الحال دائما باقتصار الذي يسمح به الوقت.

لقد نص البرنامج الحكومي على تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025، وهي يعني البرنامج الوطني التنفيذي، وهي السياسة التي كانت قد أعدت سنة 2015، وأعد البرنامج الوطني التنفيذي لهذه السياسة العمومية بتاريخ 29 مارس 2016.

ومن خلال حصيلة نصف مرحلية للمنجزات المسجلة إلى غاية أبريل 2019، يتبين أن هناك تقدم في تنزيل هذا البرنامج بلغ نسبة 56%، وقدمت هذه الحصيلة في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها بتاريخ 30 أبريل 2019، ويمكن الحصول بسهولة على التقرير الذي نتج عن هذه

اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تلك السياسات.

وقد أبانت هذه الحصيلة على وجود ديناميكية وطنية مشجعة تتميز بتعدد وتنوع برامج التدخل على المستوى الاجتماعي وعلى مختلف المستويات الأخرى، مكنت من تحقيق مجموعة من النتائج الواعدة، كما يتبين وجود انخراط عدد من المتدخلين وعدد من الفاعلين في تحقيق أهداف الإستراتيجية الخمسة للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

أ-على مستوى تعزيز الإطار القانوني.

تم إعداد ترسانة قانونية وتنظيمية مهمة، القانون 65.15 المتعلق بمؤسسة الرعاية الاجتماعية الذي صدر في أبريل 2017، القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي صدر في غشت 2016، القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين الذي صدر في غشت 2016، إضافة إلى إصدار مراسيمه التطبيقية، أصدرناها.

وفي نفس السياق، تم إعداد مجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصلة بمجال حماية الطفولة نذكر منها: هي كلها لتعديل عدد من هذه المشاريع ديال القوانين ولكن بالخصوص منها مشروع القانون الجنائي الذي يتضمن العديد من المقتضيات المتعلقة بإعطاء الأولوية للمصلحة الفضلى للطفل وتعزيز حماية الأطفال، نتمنى أن يصدر هذا مشروع القانون الجنائي في القريب العاجل عن هذا المجلس البرلمان.

ب- حصيلة برامج الحماية الموجهة للنهوض بأوضاع الطفولة على مستوى الحق في الصحة والموجه إلى الأطفال وإلى الأمهات، ذلك أنه تم القدرة على خفض وفيات الأطفال والأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بنسبة بلغت 38% وانخفض معدل وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة بلغت 36%.

أما معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة من 79 في الألف سنة 2019 إلى 22 في الألف سنة 2018 متجاوزا بذلك هدف التنمية المستدامة لسنة 2030، ذلك أن (Les ODD[4]) أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030، حدد هذا الهدف في 27 في الألف واحنا وصلنا ل22 في الألف، يعني هذاك الهدف ديال 2030 وصلناه من الآن.

تحقيق نتائج مهمة في تعميم التلقيح والمكملات الغذائية، وهذا عمل طويل شاركت فيه أجيال من الأطباء ومن الحكومات أيضا، التلقيح الوطني والذي الآن وصلنا فيه واحد المستوى متقدم جدا حوالي 95%، انخفاض مؤشر التأخر الناتج عن سوء التغذية ومؤشر النقص ما بين 2004 و2018 بمستوى ملحوظ.

وتندرج في هذا الإطار هاذ المبادرة الحكومية الأخيرة في التكفل المجاني لعلاج الأطفال دون السن الخامسة المصابين بالسرطان، والذين لا يتوفرون على تغطية صحية في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، وهذا واحد الإجراء مهم، شجاع، جريء أدخلناه أخيرا، وهذا غادي يعزز حماية الطفولة كثيرا.

ثانيا، في مجال الحق في التربية، هذا لا حاجة إلى أن أطيل فيه، هضرنا على التعليم طويلا هنا، اليوم البرنامج ديال تعميم التعليم الأولي والذي إن شاء الله، على حسب ما تحدثت مع وزير التربية الوطنية، منذ بضعة أيام غادي نحققوه قبل الهدف اللي كان مقرر له هو 2027 وغادي نحاولو نحققوه قبل، عن طريق إسراع في البرنامج وبالخصوص الشراكة مع عدد من المتدخلين، واللي الحمد لله هم فاعلون.

وأيضا مواجهة الهدر المدرسي، في الابتدائي بالخصوص، تقلص الهدر المدرسي بشكل كبير جدا طيلة هاذ الثلاث سنوات الأخيرة، وأيضا هناك عناية بالأطفال في وضعية إعاقة عن طريق التربية الدامجة، واللي وصلنا الآن حوالي 770 قسم ديال التربية الدامجة اللي قفز بشكل كبير في ثلاث سنوات، وغادي احنا غادي نحاولو ندعمو أكثر توسيع هاذ الأقسام ديال التربية الدامجة باش يمكن عدد مهم من الأطفال في وضعية إعاقة أن يقراو في نفس المدارس، في نفس الأقسام ديال الأطفال الآخرين، وهذا فيه التكييف وفي عدد من أسمو.

أدخلنا أيضا هاذ القضية ديال التكييف ديال الامتحانات الإشهادية بالنسبة الأطفال في وضعية إعاقة، ونجحنا فهاذ أسمو.. بدا منذ سنتين وكنطوروه سنة بعد سنة، كل سنة كنعمموه وكنطوروه وكندققو الآليات ديالو.

إذن هناك عدد من البرامج كلها تدخل في هاذ المجال ديال الحق في التربية.

حماية الطفولة عبر برامج اجتماعية داعمة، وهذا لا حاجة إلى أن أتوسع فيه، أنتوما عارفينها. أولا، البرنامج ديال "RAMED[5]"، نظام المساعدة الطبية اللي مسجلين فيه تقريبا اليوم 4 مليون ديال الأطفال اللي كيستفدو منو، انتقال عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج "تيسير" من 700 ألف تقريبا منذ سنة ونصف فقط إلى 2 مليون تقريبا خلال هاذ السنة الدراسية، عدد المستفيدين من برنامج مليون محفظة، وغيره كثير من دعم الأرامل اللي هو برنامج اللي كيعني اليوم أكثر من 100 ألف أرملة، واللي كيعني أكثر من 170 ألف يتيم ويتيمة، كلهم هاذو من الطبقات الفقيرة والهشة جدا.

ارتفاع عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من برنامج دعم التمدرس بنسبة 139% بين 2015 و2018، ليصير اليوم إلى 113 ألف طفل على الأقل في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من الدعم في إطار الشروط المعلومة.

[4] **O**bjectifs de **D**éveloppement **D**urable

[5] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

رابعا، حماية الأطفال في وضعية صعبة.

ذلك، أنه لا تزال تواجه بلادنا جملة من التحديات التي تعيق الحماية الاجتماعية للأطفال، ومن هنا حرصنا على إعداد جيل جديد من البرامج، وأطلقت مجموعة من الأوراش:

أولا، ورش ديال حماية الأطفال في وضعية الشارع، وهذا واحد البرنامج طموح أطلق وأعطيت له الانطلاقة الرسمية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم بمناسبة القمة الثانية لقمة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية (Africités) بمراكش، أعطيت الانطلاقة لهاذ البرنامج ويتم دعم مبادرات ومشاريع جميع الجمعيات العاملة في مجال حماية الأطفال في وضعية الشارع، حيث بلغ عدد الشركات الموقعة من 2016 ل2017 أكثر من 30 اتفاقية بدعم مالي يصل إلى 9 أو 10 مليون درهم تقريبا، ثم 11 اتفاقية أخرى سنة 2019 ب 2 مليون درهم ونصف.

محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وهذا عمل يومي يتم عن طريق التحسيس وعن طريق حملات الوقاية، عن طريق انتشال الأطفال في العمل والعمل على ردهم إلى أقسامهم، إلى الدراسة وإدماجهم في أسلاك التعليم المختلفة.

الحد من ظاهرة تشغيل الفتيات في سن مبكرة كخادمات البيوت، دعم الأنشطة الموجهة لتحسين ظروف عمل الأطفال في الفئة العمرية ما بين 15 و18 سنة، وهذا تمت فيه عدد من الأهداف مهمة جدا، وذلك أنه في هذا الإطار تتكون تنعولو إلى إنجاز مفتشية الشغل، الزيارات ديال تفتيشية الشغل، والتي نحاول أن نقف فيه على هاذ الظاهرة وانتشال الأطفال بالتالي، وهذا انتشلت فيه مئات ديال الأطفال من ظروف العمل أو تم تحسين بيئة مئات آخرين.

حماية الأطفال من الاستغلال في التسول، وهذا أيضا فيه خطة انطلق العمل بها في دجنبر 2019 في أفق ترصيد التجربة قبل إطلاقها في المدن الأخرى، انطلقت فواحد تجربة في جهة أو منطقة الرباط - سلا - تمارة خلال هذا الشهر الماضي، وإن شاء الله، في أفق تعميمها.

إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، في إطار إحداث آليات ترابية متخصصة في مجال حماية الطفولة، أصدر القاضي الوصي منشورا تحت رقم 11/2019 بتاريخ 26 يوليوز 2009 بشأن إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة بثمانية أقاليم نموذجية، هي طنجة والرباط وسلا والدار البيضاء وأنفا مراكش والعيون ومكناس.

وقد تم إطلاق أول مركز بمدينة طنجة غادي يتم إطلاق المراكز الأخرى بطريقة مستمرة، وهي تهدف إلى وضع مسار مقنن يتكون من مجموعة من المراحل أهمها الرصد، تقديم المساعدة الفورية، التشخيص، المواكبة، التكفل الطبي، التكفل النفسي، التكفل القضائي، التكفل الاجتماعي، التكفل العلاجي، وإعادة التأهيل، إعادة الاندماج، تتبع وضعية الطفل مع تحديد سلة الخدمات الخاصة بكل مرحلة من مراحل مسار الحماية، معنى هذاك مسار تنبداوه من البداية، وبطبيعة الحال هذا واحد المسار يندمج فيه عدد من المؤسسات، كل مسار عنده المؤسسة اللي مرتبطة به.

تحسين البنيات والخدمات الموجهة لحماية الطفل، وهي إما مؤسسة الرعاية الاجتماعية، ذلك أنه هناك مؤسسات متخصصة ومؤسسة الرعاية الاجتماعية خاصة بالأطفال، ويتم الترميم والتجهيز وتأهيل وإعادة النظر في عدد منها بالعشرات، توفير 94 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأطفال مرخصة إلى غاية متم 2018، يستفيد منها حوالي 1000 طفل وطفلة من الأطفال الأيتام والمهملين وأطفال الشوارع، الترخيص للجمعيات أيضا في هذا المجال وتوقيع الشراكات مع هذه الجمعيات ورفع قدراتها، إطلاق برنامج مواكبة للنهوض بتربية وتكوين الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، توظيف العاملين الاجتماعيين، وهذا تيجي مشروع القانون ديال العاملين الاجتماعيين اللي صادقنا عليه، إنجاز مرجع مهن وكفاءة العاملين الاجتماعيين في مجالات حماية الطفولة لرفع المهنية في هذا المجال، وأيضا تنظيم عدد من الأيام التكوينية ومن الدورات التكوينية لعدد من العاملين في هذا المجال.

إذن يمكن أن أقول بأن هناك عدد مهم جدا من البرامج في المحاور الثلاثة، لخصتها تلخيصا، لأن كل واحد يستحق أن يكون محورا مستقلا بذاته، لكن نحن نؤمن بأن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان، النهوض بالمرأة واجب على المجتمع، حق دستوري للنساء وواجب علينا أيضا، الحمد لله، حقق فيه المغرب عدد مهم، اليوم المرأة المغربية توجد في جميع المجالات ديال النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي والنشاط الوظيفي وغيره، والنشاط حتى الأمني والعسكري.

وبالتالي، فنحن التزاما بهذه المقتضيات الدستورية وانسجاما مع التزامات بلادنا الدولية والوطنية وتنفيذا للبرنامج الحكومي، إن شاء الله، سنستمر في توفير الضمانات اللازمة لتحقيق الأهداف فهاذ المستويات الثلاث وفق برامجها المختلفة، والتي أعطيت واحد النظرة ونبذة صغيرة عن كل منها.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب اللي استمعنا له، وأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

إن الأسرة هي كلمة سر نجاح مسار التحول التنموي ببلادنا باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع كما عرفها دستور 2011، والحاضن التربوي الأساسي لكل الأجيال، وهنا نستحضر الدور الهام الذي تقوم به المرأة المغربية في الحفاظ على التماسك الأسري، وبالتالي المساهمة الفعالة في بناء الإنسان المغربي.

لذا، نرى أنه من الضروري أن يتم إيلاء الأهمية الكاملة لمفهوم الأسرة في النموذج التنموي الجديد بالنظر لوظيفتها المحورية في المجتمع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عرفت وضعية المرأة بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تقدما ملموسا بعدما راكمت العديد من المكتسبات الدستورية والتشريعية والسياسية والحقوقية، وذلك يرجع بالأساس لكون موضوع المرأة المغربية كان في صدارة اهتمامات العهد الجديد، وكذلك نتيجة للدينامية النضالية للمجتمع المدني على رأسها الجمعيات النسائية، لكن المعطيات والمؤشرات تؤكد أن واقع المرأة لازال يعرف جملة من الاختلالات الهيكلية فلازالت النساء تهان في معبر سبتة، ولازالت النساء تزوجن قاصرات.

السيد الرئيس،

الطفل يربي الطفل، ولازالت نساء العالم القروي يعانين في صمت من قساوة المعيش والمناخ، ولازال عدد الوفيات عند الولادة مرتفعا خاصة في المناطق القروية.

السيد رئيس الحكومة،

أبانت حكومتكم عن عجز كبير في كل الملفات كانت أكبر مهمش للمرأة في نسختها الأولى، بتكليف النساء بحقائب ثانوية، وتمادت في ذلك في نسختها الحالية بتقليص مجحف لعدد النساء في غياب كامل لمبادئ المناصفة التي نص عليها الدستور في الفصل 19.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت المرأة العمود الفقري للمنظومة الأسرية الوطنية، فالأطفال هم مؤشر صلابة الأسرة وتماسكها ونجاحها، وهم المنجم الحقيقية لكفاءات الأمة وضمان استمراريتها، وقد كانت بلادنا من الدول السباقة للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والمصادقة على البروتوكولات الاختيارية المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والمشاركة في الصراع المسلح.

بجانب ذلك، تمكن المغرب من المضي قدما في مجموعة من البرامج المتعلقة في الحق في الحياة والحق في الجنسية والحق في الحماية والحق في التعليم، وذلك بفضل الالتزام الشخصي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، وجلالة الملك محمد السادس نصره الله والتزام ميداني فعال لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل.

إلا أن رهان حماية الطفولة ظل وسيظل هاجسا وطنيا متجددا، وقد عملت حكومتكم على وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

السيد الرئيس:

شكرا.

انتهى الوقت، آسف، زميلك في الفريق مارس عليك العنف الرمزي.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

وأنا أستمع إلى ردكم في الحقيقة أحس بنفسي وكأنني في غرفة مظلمة أبحث عن قبعة سوداء ولا أرى شيء.

أحد أمرين إما ما نقدمه نحن ماشي هو هذاك، إما ما نسمعه ماشي هو هذاك، لأن في الحقيقة أصاب بالدوران.

ولكن عموما، السيد رئيس الحكومة، أود أن أبدأ مما صرحتم به في البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، حيث صرحتم بأن الحكومة سوف تعمل على إطلاق نموذج مغربي للوساطة الأسرية، وصرحتم كذلك على تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وذلك أساسا من خلال تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، والنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية وإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، ووضع منظومات للمعلومات وتتبع والتقييم والمراقبة.

وكذلك، أضفتم أنكم ستتخذون تدابير استعجالية من أجل التكفل بالأطفال المتخلى عنهم والمشردين وذلك أساسا عن طريق تعزيز دعم الدولة لمراكز متخصصة وإنشاء مراكز إضافية، كما وعدتم، السيد رئيس الحكومة، المحترم بالتكفل بالأيتام والأطفال المتخلى عنهم والأطفال في وضعية هشة.

كما وعدتم بالعمل على تكريس صحة الأم والطفل كأولوية وطنية إستراتيجية، وذلك عبر تأهيل فضاءات الولادة المراقبة خاصة في العالم القروي، وإحداث أقطاب جهوية متميزة ومتعددة الاختصاصات لصحة الأم والطفل، وإحداث منظومة وطنية لتتبع وتقييم صحة الأم والطفل وتعميم تشخيص الأطفال حديثي الولادة بغية الكشف عن الأعراض الأولية لبعض الأمراض ثقيلة التكلفة وتأهيل فضاءات الولادة المراقبة في العالم القروي.

كل هذا، السيد رئيس الحكومة المحترم، حين نعاود القراءة الآن لهذا البرنامج المتفائل الطموح نصاب بخيبة أمل، لاسيما حين نقارن بين ما نعيشه وبين ما هو مسطر في هذا البرنامج.

حتى لا تقول دائما أننا نبخس عمل الحكومة، نسجل باحترام عميق أن تتكلف الحكومة بعلاج الأطفال ما دون الخامسة لتحت إجراء تحيى عليه الحكومة، الأقسام الداهجة فيها مجهود، الهدر المدرسي فيه مجهود.

ولكن، أتساءل كم عدد عاملات المنازل اللواتي حصلن على عقد العمل أو على التغطية الصحية بغيت نعرف (La CNSS) شحال؟ درنا قانون يجب أن نتوقف، واحدة، هي التي حصلت على (CNSS) وهي في مدينة

فاس.

ويلاحظ من معطيات رسمية للحكومة أن المؤشر الأكثر تجسيدا لإقصاء النساء هو معدل مشاركتها في سوق الشغل، إذ تشير معطيات الرسمية إلى أن المعدل انخفض من 26.6% من سنة 2008 ليصل إلى 21.8% سنة 2018، ويلاحظ كذلك بمعطيات رسمية أن معدل مشاركة النساء في سوق الشغل لا يتعدى 18% سنة 2018 ما يعني أن حوالي 82% من نساء الحواضر عاطلات، السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

إن البطالة مؤنثة والفقر مؤنث والمرض مؤنث والهشاشة مؤنثة والمرأة المغربية أمام هذه النكبات والخيبات لم تعد قادرة على التحمل، وبالمناسبة أحيلكم على تقرير سنوي أعدته منظمة المرأة الاستقلالية، ووفاتكم بنسخة منه ستصلكم غدا أو بعد غد، فإنه تقرير أسود لا وضعية للنساء داخل هذا البلد العزيز.

كما أننا ندعوكم لتقييم آثار الصناديق التي رصدتموها للنساء للتخفيف من العبء عنها، فلابد أن نتسائل: هل حققت أهدافها أم بقيت فقط هناك حبر على ورق؟ وحين يتعطل نصف المجتمع، السيد رئيس الحكومة، فالتوقعات ستكون كارثية ليس إلا.

السيد رئيس الحكومة،

رغم الجهود المبذولة من قبل الفعاليات السياسية، خصوصا النسائية منها وكذا المنظمات الحقوقية، وانخراط مؤسسات الدولة في الجهود الرامية إلى الرفع من مكانة المرأة وتمكينها، لاسيما من خلال تخصيص الترسانة القانونية وأجهزة وهياكل من شأنها تطويق ظاهرة العنف ومحاصرتها، إلا أن قضية العنف ضد النساء والتي أطلتم في الحديث عنها تبدو أعمق مما نتصور جميعا، إذ لا زالت العديد من الانتهاكات تسجل بشكل يومي في حق الضحايا، بل فاقت نسبة العنف ضد النساء ما كانت عليه سابقا، أي قبل القانون 103.13.

فحسب إحصائيات رسمية فإن العنف لحق بحوالي 7 المليون من النساء، السيد رئيس الحكومة، وهذا رقم يدعونا جميعا إلى ضرورة البحث في الأسباب الحقيقية التي تقف وراء العنف.

إن ظاهرة العنف، السيد رئيس الحكومة، تطال الأسرة بكل مكوناتها، وتنتشر في الشارع وتوجد في المؤسسات التعليمية وأينما وليت وجهك، السيد رئيس الحكومة، ستجد عنفا والعنف الذي يطال النساء والأطفال هو عنف جسدي وعنف معنوي وعنف اقتصادي ولم يفلت منه حتى الشأن السياسي للأسف، إننا أمام ظاهرة عنف مركب، فهل من مخرج لدى حكومتكم الموقرة؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الاهتمام بالطفولة وقضاياها هو اهتمام بشعب بأكمله، وهو تنزيل لمقتضيات الدستور، بل هو البوابة الحقيقية للتقدم والازدهار والوسيلة الفعالة للقضاء على الأمية والمرض والمدخل الحقيقي للتنمية المستديمة لبناء مجتمع المواطنة، حيث يشع التعاون والتضامن والتسامح وغرس القيم، الطفولة تتطاير الآن براءتها أمامنا بفعل الفقر المدقع والهدر المدرسي والتشغيل غير اللائق والمرض المنتشر والمخدرات، وغير ذلك من أنواع الظلم الاجتماعي، لاسيما حين نجد طفلات عاملات بالمنازل وأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وطفلات تم تزويجهن وهن قاصرات، لاسيما من خلال ثقب كبير بمدونة الأسرة خصوصا في مادتها 19، وأمام انتشار تزويج القاصرات فإن بعض المناطق تزوجهما فقط بالفاتحة.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيدة المستشارة المحترمة، نشكرك هذا فيه كفاية.

إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، مابقاش عندو الوقت.

فريق التجمع الوطني للأحرار ؟

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نشكركم على جوابكم، السيد رئيس الحكومة، إلا أننا نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية.

ودون التغاضي عن ما تم تحقيقه لصالحها، الذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيآت السياسية والمجتمع المدني وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور، كأسمى قانون في البلاد، ترجمت فيه عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين التي أطرت عدة مجالات تهم المرأة، علما أن الطريق لازال طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى 21% وكذا نسبة 17% في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

السيد الرئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، علما أن هذه الظاهرة لازالت في حاجة لتضافر

الجهود للقضاء عليها، والتي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طريقة التعذيب، وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن:

كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية؟

لذا، وجب علينا جميعا، كل من موقعه، مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة.

إننا نعتبر موضوع الطفولة موضوعا متشعبا ومعقدا، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة أطفال الشوارع وما يرتبط بها من ظاهرة أخرى كالتسول، والاستغلال الجنسي، وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن.

لذا، وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية، ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتماء أطفالنا في أحضان الشارع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

في الحقيقة الموضوع هو مترابط ومتشابك، وأنا سأتفاعل، السيد رئيس الحكومة، إيجابيا مع ملاحظاتكم، لأن هذا الموضوع يستحق الكلام منا ساعات وساعات، وفي تعقيبي سألامس فقط الجانب المتعلق بالطفولة.

السيد رئيس الحكومة،

لست في حاجة لأن أذكركم بأن الدستور المغربي في مادته 32 قد أقر حماية قانونية للأطفال، بحيث نصت هذه المادة صراحة، "تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية"، عندنا المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد نفس المنحى.

لكن، ما نلاحظه اليوم كبرلمانيين، كحقوقيين، كمجتمع مدني، هو تنامي واحد الظاهرة التي تضر بالحماية القانونية الدستورية، الظاهرة السيد رئيس الحكومة المحترم، هي تنامي ظاهرة كفالة الأطفال المغاربة من طرف الأجانب، هذا واحد الموضوع خطير، السيد رئيس الحكومة، وغنقول لكم علاش؟

هاته الظواهر تقض وقضت الحكومة السابقة، دارت واحد المجهود، وأحالت مشروع قانون يرمي إلى تعديل القانون المتعلق بكفالة الأطفال المهملين.

الحكومة الحالية، لا ندري لماذا عمدت إلى سحبه؟ ولازال لحد الساعة تحت الرفوف، والسيد وزير الدولة الجالس أمامكم يؤكد هذا المنحى، لأنه كان وزيرا للعدل وكان في المخطط التشريعي الذي عرضه على البرلمان، ونحن في المعارضة، قال بأن هذا من الأولويات، والسيد وزير العدل السابق هو من عمد إلى سحبه، وفي معرض جوابه تحت قبة البرلمان قال: بأنه بصدد وضع اللمسات الأخيرة، لأن الأمر في غاية الخطورة وسيتم عرضه على البرلمان.

احنا، كفريق اشتراكي، السيد رئيس الحكومة، بغيت نقول: بأن هاذ الناس يستغلون بعض المقتضيات، اللي السيد وزير الدولة يعرفها تمام المعرفة، ويخرقون صراحة المادتين الأولى والتاسعة من القانون 15.01 الذي جاء ليعدل الظهير ديال 1993، فهاذ المادتين تؤكدان على العلاقة الأخلاقية والاجتماعية لطالب الكفالة والقدرة على ضمان تنشئته إسلاميا.

السيد رئيس الحكومة،

أنا ما نقولكم شي بالله عليكم، بغيت نقول هذه الأبحاث كديرها النيابة العامة مشكورة، واش هي عندها المعرفة التامة بأن ذوك الأجانب مسلمين؟ لا أعتقد، كنعرفو حتى ذيك الطريقة والسيد وزير العدل راه ممارس، راه عندو قبعتين، يمارس هذا العمل وكان وزيرا للعدل، واش هاذ الناس هاذو ملي كيجيو يديرو الطلب مسلم فعلا مسلم؟

احنا، السيد الرئيس، ما غنخوضش بما هو واقعي، بغيت نقول أن هذا الموضوع تحفه جملة من المخاطر التي تهدد بنية المجتمع المغربي مستقبلا، وبغيت نقول خاص الحكومة تتدخل، والبرلمان خاصو يدخل، وهذه مسؤولية ديالنا جميع.

المخاطر هو التغيير ديال العقيدة الدينية ديال الأطفال ديالنا، وكاينة الاستغلال الجنسي، السيد رئيس الحكومة، سواء كانوا هاذ الأطفال ذكورا أو إناثا.

واسمحوا لي نقول لكم إلى السيد رئيس المجلس اللي كيسير الجلسة أو واحد منا أو المجتمع المغربي وعمد دبا إلى نقر اليوتوب ويشاهد الأفلام ديال الخلاعة اللي كدار على الأطفال الأجانب فما غيمكن لي شي نزيد نشرح هذا الأمر هذا.

كنقول للسيد رئيس الحكومة بكل احترام على أن هذا الأمر يثير بعض القلق والغموض، وأصبح ضروري من مراجعة القانون، لأن المبدأ العام عندنا هو أن القاعدة القانونية إذا استنفذت مهامها أو لا بقات هاد القاعدة القانونية لا تخدم المصلحة العامة، فالأجدر هو إلغاؤها أو تعديلها.

أنا بغيت نقول المربط ديال الاتجار في البشر هو هاد الكفالة ديال الأطفال المغاربة من طرف الأجانب، وبغيت نقول بأن حتى هاذ الأجانب أنا جمعتني واحد النهار في واحد الندوة فكرية يقع لهم خلط بين التبني وبين

الكفالة، احنا كنقولو لهم بأن مدونة الأسرة ولا الإسلام ديالنا لا يعترف بالتبني، المادة 149 من مدونة الأسرة كتقول بأن التبني هو باطل، الله سبحانه وتعالى كيقول *"ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله"*، راه هاذوك الناس ملي كيديوه، لأن السيد رئيس الحكومة احنا ملي كيجي شي واحد يتكفل بشي ابن أو بشي طفلة عفوا، راه لا يلتحق ذاك الطفل بنسبه ولا يرثه، العكس ديال أوروبا.

فبالتالي الوضع هو خطير والأمر يتعلق بالاتجار بالبشر وكنقول للسيد رئيس الحكومة، لا الحكومة الحالية ما تحملتش المسؤولية ديالها، ولا البرلمان ما تحملش المسؤولية ديالو، سواء الأغلبية أو المعارضة أو النقابات أو المنظمات المهنية، راه احنا غادي تصبح عندنا أقليات في المستقبل.

احنا، السيد رئيس الحكومة، دولة مسلمة، دولة إسلامية الفصل 3 كيقول الإسلام هو دين الدولة، عندنا إمارة المؤمنين، احنا ماشي دولة علمانية أو لائكية، فبالتالي الحذر ثم الحذر.

ولابد من عرض هذا المشروع في أقرب الآجال، لأنه هناك جمعيات تغناو.

وإذا اسمحتوا، السيد رئيس الحكومة، اتصلو مع السيد وزير الداخلية ومع النيابة العامة غادي يعطيوكم عدد الجمعيات اللي كيهربو هاذ الأطفال واللي كيتعرضو للبيع والشراء.

وثانيا، هاذ الأطفال راه ما كيبقاوش في إسبانيا، ما عرفناش غدا تقدر تصبح عندهم شي جنسية ديال الهندوراس أو شي جنسية بوذية، الله أعلم بذلك، والجنسية المغربية لا تسقط عنهم، فمن دبا 30 ولا 40 سنة، إذا جاو حاملين ذيك الجنسية كيفاش غادي نديرو معهم؟

هاذو سيصطدمون مع بنية المجتمع المغربي اللي هي بنية إسلامية وسيصطدمون مع إحدى ثوابت الأمة اللي هو الإسلام، هذه مسؤولية مشتركة ديالنا جميع.

وبغيت نقول أن هوية الطفل تبدأ من الحفاظ على اسمه، وبلا ما نعطيكم الاسم، إذا اتصلتو بالسيد رئيس النيابة العامة إحداث السادة وكلاء الملك والسيد وزير الدولة راه عارف هاذ الشي، كيرفضو مجموعة ديال الطلبات لأن هاذ الأجانب ملي كياخذ الطفل المرة الأولى يعمد إلى تغيير اسمه وغادي يبعد البحث اللي كيديروه الأجهزة الأمنية ديالنا وهي مشكورة على ذلك كيشوفو ذيك الأجنبي سبق لو خدا بنت أو ولد وغير لها الاسم ديالها "بيير" أو "جاك" وباغي ياخد واحد آخر.

والسيد رئيس الحكومة خاصكم تشوفو، عدد الطلبات اللي المغاربة المسلمين بغا يتكفلو، بغاو يديرو الحسنة، الطلبات ديالهم كيمشيو للرفوف وكنعطيو الأسبقية للأجانب، والسيد وزير الدولة راه عارف هاذ الموضوع بالتفصيل، وفي إحدى أجوبته بمجلس النواب لما كان وزيرا للعدل راه استفاض في معرفة هذه الوقائع فبالتالي المسؤولية عليكم، كنقول الهوية ديال الطفل ينبغي أن تكون مقدسة بدءا من الحفاظ على إسمه.

احنا الأسماء اليوم اللي خاصهم يحملوهم المغاربة هي الأسماء الأمازيغية العربية فقط، ووزارة الداخلية مشكورة بالتعليمات اللي أعطات للسادة ضباط الحالة المدنية بقبول تدوين الأسماء الأمازيغية ما بقاش عندنا مشكل مع اللغة الأمازيغية اليوم بعد دسترتها بدستور 2011.

كنظن، السيد رئيس الحكومة، هاذ الموضوع راه غادي يكون عندو تداعيات سلبية مستقبلا ماشي دبا، راه سنصطدم بأقليات من دبا 30 عام و40 عام إلى سكتو وما جاش هاذ مشروع القانون وما نضتوش دقتو هاذ الطريقة ديال كفالة الأجانب ديال الأطفال المغاربة.

شكرا السيد رئيس الحكومة على حسن استماعكم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة، تفضلوا.

مازال لكم بعض دقائق للتفاعل مع التعقيبات اللي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا جميع الملاحظات ديالكم على الرأس والعين.

ولكن، أنا نقول واحد القضية يمكن الحكومة مقصرة في بعض الجوانب ولكن اليوم آخر تقرير ديال البنك الدولي كيعطي للمغرب موقع متقدم فهذا المجال، أعلى من المتوسط العالمي فيما يخص وضعية المرأة، ودخل المغرب في السنة الماضية 9 إصلاحات مبرمجة وهو متقدم بين الدول العربية والشرق الأوسط، متقدم إفريقيا، ماشي الأول متقدم، وأعلى من المتوسط في النقطة، لا عالميا ولا عربيا ولا إفريقيا، أكثر من هاذ الشي، أعلى من المتوسط عالميا هذا تقرير موضوعي.

ولكن أكثر من ذلك، أنا بغيت نقول راه أنا ما عندي مشكل تنتقدو الحكومة، ما عندي مشكل، ولكن أظن بأن المرأة في ممارستها للعمل السياسي وممارسة المسؤولية كتبدا من داخل الأحزاب السياسية من المركزيات النقابية، من هيأة المجتمع المدني، أعطيوها مواقع أكثر، رئيسة فريق، رئيسة لجنة، ديرو مناصفة نيابة الرئيس ديال..، لأن من هنا تيبداو إلى بداو من هنا من بعد كيبانو هذوك النساء، أسمو.. تيتولاو مسؤوليات أكبر، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، ياله تنافسو معنا ما نظلنش واش وصلتو للمستوى ديال ذاك الشي اللي دارت الحكومة في مجال التعيين في المناصب العليا، الأرقام واضحة وشاهدة، فلذلك عينوا أكثر، عينوا أكثر هاذي بيدكم.

طيب، بغيت أيضا إذن بغيت نهني الأستاذ علمي على المداخلة ديالو فهاذ الموضوع ديال الأطفال الذين يتكفلون بهم أجانب، ونقول له بأن أغلب الأمور التي قالها أنا متفق معك والسيد وزير الدولة أيضا متفق معك وقالها ليا، شكرا على هاذ المداخلة هذا موضوع فعلا مؤرق، موضوع يحتاج إلى

كل العناية، وتنواعدك باش، إن شاء الله، أنا والسيد وزير الدولة نتناقشو في هاذ الموضوع، نشوفو السيد وزير العدل بطبيعة الحال والقطاعات الحكومية اللي معنية، ونشوفو أيضا متدخلين آخرين، راه ماشي فقط الحكومة، كاين النيابة العامة، كاين جهات أخرى اللي يمكن تدخل في الموضوع، نحاولو نديرو واحد النقاش، ونشوفو ماذا يمكن أن نقوم به في هاذ المجال، أي حاجة اللي بيدينا واللي يمكن نقومو بها، إن شاء الله، في المستقبل غادي ندرسو وتنشكرك على المداخلة ديالك.

فيما يخص العنف ضد النساء، أنا كنقول بأن ما قمنا به راه قليل من الدول، قليل من الدول عبر العالم اللي عندها قوانين خاصة بمحاربة العنف ضد النساء ومن بينها المغرب، غير هذا راه مهم، وهذا قانون متقدم، هاذ القانون راه متقدم، ودرنا الآليات ديالو، لأن القانون هو ينص على بعض الآليات ودرنا الآليات كونها، وهي تشتغل الآن ودرنا الأجهزة الترابية، الأجهزة المحلية في مختلف الإدارات، مختلف المحاكم، مختلف إلى آخره، وتنشكر الجميع، الأمن الوطني، الدرك الملكي، راه عدد من الإدارات انخرطت في هاذ المجال وتنشكرهم، فلذلك هناك عمل مهم تنقومو به.

ولكن، غير صحيح أن العنف ضد النساء يزيد في المغرب، لأن أش عندنا؟ عندنا البحث اللي كان تدار في سنة 2009 اللي دارت المندوبية السامية للتخطيط، كيهضر على 62.4% والبحث اللي دار سنة 2015 كيهضر على 54.4%، فهناك تراجع، ولكن تراجع طفيف ما كافيش، خاصنا باقي خاصنا نخدمو أنا متفق معاك، باش ما نتعارضوش، فهمتني، فلذلك سنعمل إن شاء الله، على أن تكون عندنا أسمو..

بالنسبة لحماية الطفولة، أنا متفق مع الإخوان اللي كيقولو بأن هناك باقي عمل خاص يدار في مجال حماية الطفولة، ولكن راه البرامج اللي عرضت وذاك الشي اللي عرضنا الأرقام ديالها، بالمبادرات ديالها عملية، راه شي حاجة مهمة جدا، مهمة جدا.

هاذ البرنامج ديال "مدن بدون أطفال الشوارع" اللي الآن بدا، إن شاء الله، وهو طموح ونتمناو يحقق الأهداف ديالو، راه غادي يكون عندو واحد التأثير مهم جدا، دابا احنا بدينا فهاذ التجربة نموذجية بمجرد ما تقدم ونخرج منها غادي نعمموه هاذ التجربة.

وأيضا هاذ القضية ديال انتشال الأطفال من محلات العمل ديالهم باش ندخلهم، بطبيعة الحال احنا ما يمكنش نراقبو كلشي مرة وحدة، ماشي دولة بوليسية كتراقبو، ولكن عندنا فين ما كانت شي شكاية ولا كانت شي شك ولا شي حاجة، كاين مفتشين، راه كيمشي أول مفتش ديال الشغل إلى مشى لشي مكان ولاحظ تم كنتدخلو، وكما قلت هناك عشرات الأطفال انتشلوا من البيئة ديال العمل ورجعناهم للدراسة، وهناك أيضا عشرات أكثر من مائة ديال الأطفال اللي كاين تدخل لتحسين الإطار ديال العمل ديالهم.

إذن هناك جهد كيتم، يمكن نقولو هاذ الجهد خاصنا ندعموه أكثر، أنتوما كتعرفو حتى مفتشي الشغل عندنا راهم محدودين، العدد ديالهم محدود، الوزير دائما يطالب باش نزيدهم باش يكونو في مستوى أن يقوم بالمهام ديالهم كما يجب، وهاذ الشي إن شاء الله نخدمو عليه في المستقبل.

بقى هاذ القضية ديال زواج القاصرات، أنا ما عندي مشكل مع أستاذة للاخديجة، مشكل ديال زواج القاصرات، أنا متفق معك، إلى كان شي حاجة ماندير ندير، ولكن أنتم تعرفون هناك مدونة الأسرة صادقت عليها جميع الفرق بإجماع، كتطبق، تقولي ثقب أسود، ثقب أبيض، دير جيب التعديل ديالها وعدلوها، لأن هذا عمل تشريعي، والعمل الثاني هو عمل قضائي، لأن هو اللي كيعطيه الإذن، فلذلك ما دخل الحكومة؟

دبا هذا دائما أنا هاذ السؤال كنطرحوه وكنطرحو على راسي، وكنقول كاين الجهات اللي توجهو لها وأنتوما عارفين فين مستوى التدخل؟ على جوج ديال المستويات، إلى كان شي حاجة اللي مخالفة للقانون احنا نتدخلو عن طريق الأجهزة المكلفة بذلك، فهمتني؟ أو كان شكايات نديروها أو كان شي حاجة، كاين شي حاجة ديال الوقاية، أجهزة وقاية، أو برامج ديال الوقاية أو التحسيس يمكن هذا نتعاونو عليه، هذا هو اللي يمكن نديروه، الباقي راه إما تشريعي وإما قضائي.

بالنسبة للنهوض الاقتصادي بالنسبة المرأة، النهوض الاقتصادي ديال المرأة احنا عاطينو اهتمام كبير جدا، اقتصاد المرأة، ولذلك هناك دعم للجمعيات المشتغلة فهاذ المجال ديال المرأة المقاولة لدعم هاذ التوجه، وهناك هاذيك جائزة "التميز" اللي هي كتحاول ما أمكن تبرز هاذ الطاقات النسائية في مجالات متعددة سنويا، هناك عدد من الجهود الأخرى، نطورو هاذ الجهود إن شاء الله.

أنا استقبلت الجمعية ديال النساء المقاولات جوج ولا ثلاثة ديال المرات، وقت ما طلبو لي يشوفوني على شي برنامج، على شي حاجة أنا كنستقبلهم، لأن كنعرف بأنه هذا واجب علي أولا.

ثانيا، دعم هاذ التوجه مهم جدا، لأن احنا نريد فعلا أن نسعى نحو المناصفة كما أكد على ذلك الدستور ونتمناو على الله نتعاونو، نتعاونو جميعا، الأحزاب السياسية أيضا عندها مسؤولية في هذا المجال، وإلى قامت بهاذ المسؤولية ديالها، راه كثير من الأمور غادي تساهل إن شاء الله، وغادي توصل إلى نهايتها بالطريقة السليمة، لنرفع رأس بلدنا عاليا.

مرة أخرى، ربما التدخلات في هاذ السؤال الثاني كانت شوية أقل تشاؤم من التدخلات في السؤال الأول مزيان، كان تطور شوية الخطاب.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا. شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.